العدد ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.19 – Nov 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

موقف الولايات المتحدة الامريكية من المطالب السوفيتية بسفالبارد ١٩٤٤-١٩٤٧

أ.م.د. حنان عباس خيرالله
Asst.Prof. Dr. Hanan Abbas Khairallah
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم التاريخ
Dr.Hanan.Abbas.Khairullah@utq.edu.iq

الملخص

توضح هذه الدراسة الموقف الأمريكي من المطالب السوفيتية بارخبيل سفالبارد النرويجي، التي بدأت خلال مؤتمرات الاعوام ١٩١٠-١٩١٤، ولكن الرفض الروسي من أشراكها في ادارة سفالبارد، افشل هدفها ولاسيما مع دخول الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤. ولكن لم تتوقف الدبلوماسية الأمريكية عند هذا الحد بل لعبت دورا مهما في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ وتوقيع معاهدة سفالبارد عام ١٩٢٠ لصالح السيادة النرويجية على سفالبارد ، بدون حضور روسيا. ولكن مع دخول الحرب العالمية الثانية واحتلال الالمان للنرويج وتدخل الجيش الروسي لطرد الالمان عادت سفالبارد للظهور كمشكلة خلال الاعوام ١٩٤٤-١٩٤٧، عندما طالب الاتحاد السوفيتي بالشراكة مع النرويج في ادارتها عسكريا بعد غيابه عن توقيع معاهدة عام ١٩٢٠. لذلك اخذت الولايات المتحدة الامريكية خلال الاعوام ١٩٤٤-١٩٤٥، دور المراقب لهذه المطالب دون التدخل، ولكن في حال اخذ السوفيت سفالبارد اشترطوا لابد ان يوافقوا على جرينلاند وايسلندا للولايات المتحدة مع الحفاظ على البر النرويجي وسيادته. مع تجدد المطالب السوفيتية خلال الاعوام ١٩٤٦ -١٩٤٧، اخذت السياسة الامريكية تعرف حجم الاهمية لسفالبارد النرويجي وتقف بالضد من المشروع السوفيتي من خلال دعم موقف النرويج من مطالبة السوفيت، اذ جعلت شرط مراجعة الاتفاقية ١٩٢٠ الا بموافقتها حتى عام ١٩٤٧ عندما تم رفضها من قبل البرلمان النرويجي ، ففشل الاتحاد السوفيتي في تحقيق اهدافه بارخبيل سفالبارد .

الكلمات المفتاحية: النرويج ، الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتي ، سفالبارد ،

Abstract

This study clarifies the American position on Soviet claims to the Norwegian archipelago of Svalbard, which began during the conferences of 1910-1914. However, the Russian refusal to involve it in the administration of Svalbard thwarted its goal, especially with the entry into the First World War in 1914. But American diplomacy did not stop at this point, but played an important role in the Paris Conference in 1919 and the signing of the Treaty of Svalbard in 1920 in favor of Norwegian sovereignty over Svalbard, without the presence of Russia. But with the outbreak of World War II and the German occupation of Norway, and the intervention of the Russian army to expel the Germans, Svalbard reappeared as a problem during the years 1944-1947, when the Soviet Union demanded a partnership with Norway in its military administration after its absence from signing the 1920 treaty. Therefore, during the years 1944-1945, the United States of America took on the role of observer of these demands without intervening, but if the Soviets took Svalbard, they stipulated that they must agree

to Greenland and Iceland for the United States while preserving the Norwegian mainland and its sovereignty. With the renewal of Soviet demands during the years 1946-1947, American policy came to know the extent of the importance of the Norwegian Svalbard and stood against the Soviet project by supporting Norway's position on the Soviet demands, as it made the condition of reviewing the 1920 agreement only with its approval until 1947 when it was rejected by the Norwegian parliament, so the Soviet Union failed to achieve its goals in the Svalbard archipelago. Keywords: Norway, United States of America , Soviet Union, Svalbard

المقدمة

سفالبارد ارخبيل نرويجي يقع على بحر بارنتس، وهي مركزية لما يعرف بـ"ممر سفالبارد"، وهو خط إمتداد رئيسي خلال الطرق البحرية . وقد تمتع الارخبيل بأهمية استراتيجية في منطقة القطب الشمالي ، اذ يحتوي الأرخبيل على رواسب من الفحم والحديد والزنك ، مما ادى الى تزايد التنافس بين القوى العظمى . فشاركت روسيا في التنافس الدولي على سفالبارد ، رغبة منها في المنافسة الدولية ، وكان ذلك نابعا من مصلحة اقتصادية ورغبة في الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى في القطب الشمالي. في حين اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية سفالبارد ذات اهمية استرايجية وجيو سياسية بسبب موقعها في القطب الشمالي وخاصة فيما يتعلق بالطرق البحرية والعسكرية.

بعد استقلال النرويج من الاتحاد السويدي النرويجي عام ١٩٠٥ ،اكتسبت ارخبيل سفالبارد مكانة خاصة، اذ نظمت خلال الاعوام ١٩١٠-١٩١٤، عدة مؤتمرات لأدارة سفالبارد، عندها تطورت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سفالبارد كمحاولة اولى للاشتراك في ادارتها دون تحقيق هدفها، ولكن بعد نهاية الحرب دعمت مطالب النرويج بالسيادة وتوقيع معاهدة سفالبارد لعام ١٩٢٠، التي أقرت بالسيادة النرويجية، مع منح الدول الموقعة على المعاهدة حقوقا متساوية في الاستغلال الاقتصادي، والحفاظ على وضع الأرخبيل منزوع السلاح. ومع ذلك، وقف الروس على الحياد عندما كان الأمر أكثر أهمية نتيجة لمفاوضات فرساي ١٩١٩، تم التنازل عن سفالبارد للنرويج في عام ١٩٢٠. وتم إلغاء نموذج الدولة الشمالية لصالح السيادة النرويجية. لم يحتج الروس، لكنهم انضموا رسميا إلى المعاهدة في عام ١٩٣٥.

ولكن خلال الحرب الباردة، أصبح المحيط المتجمد الشمالي وبحر بارنتس عنصرين أساسيين في التخطيط العسكري الاستراتيجي الأمريكي. عزز موقع النرويج على حافة بحر بارنتس دورها في جمع المعلومات الاستخباراتية الغربية. زاد نمو الأسطول الشمالي السوفيتي وتطوير قدرات الغواصات السوفيتية من الأهمية الاستراتيجية لسفالبارد.

عندما طالب الاتحاد السوفيتي بأراضٍ نرويجية عام ١٩٤٤، كانت بمثابة بداية "أزمة سفالبارد"، التي استمرت خلال السنوات ١٩٤٦-١٩٤٧، مع إدراكها للأهمية الجيوسياسية المتنامية للمنطقة بعد نشوب الحرب الباردة. لكن مورست ضغوط على النرويج من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفي عام ١٩٤٧، رفضت النرويج إجراء المزيد من المفاوضات بشأن ترتيب جديد لسفالبارد ، وبالتالي احبطت المحاولات السوفيتية بفرض سيطرتها على سفالبارد.

تضمن محور الدراسة الاول: مشكلة سفالبارد والموقف الامريكي منها حتى عام ١٩٤٤ ، اما المحور الثاني، فقد تطرق الى موقف الولايات المتحدة الامريكية من أزمة سفالبارد ١٩٤٤–١٩٤٥، في حين درس المحور الثالث : موقف الولايات المتحدة الامريكية من المفاوضات السوفيتية –النرويجية بشان

سفالبارد ١٩٤٦ -١٩٤٧ ، اما المحور الرابع فقد تطرق الى موقف الولايات المتحدة الامريكية من قرار البرلمان النرويجي بشان سفالبارد ١٩٤٧ .

اولا: مشكلة سفالبارد والموقف الامريكي منها حتى عام ١٩٤٤

تقع النرويج ضمن منطقة القطب الشمالي التي تستمد اهميتها من موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية اذ تقع على خمس دول في حدود المحيط المتجمد الشمالي، هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدنمارك جرينلاند (Greenland) والنرويج سفالبارد (Sfalbard) إلى جانب هذه الدول، تعد فنلندا وأيسلندا والسويد دولاً في القطب الشمالي أيضا[١]. اما فيما يخص سفالبارد هي أرخبيل نرويجي يقع عند التقاء المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الأطلسي شمال أوروبا ، تقع في منتصف المسافة تقريبا بين الساحل الشمالي للنرويج والقطب الشمالي، تبلغ مساحة جزر سفالبارد ٦٢,٠٤٩ كيلومترا مربعا، أي ما يعادل تقريبا مساحة هولندا وبلجيكا مجتمعتين[٢].

كانت أرخبيلات القطب الشمالي مهمة في نهاية القرن التاسع عشر لأنشطة الصيد التي جرت، اذ شاركت سفن إنجليزية وهولندية وألمانية وفرنسية ودنماركية ونرويجية في الصيد، وأصبحت قضية السيادة تدريجيا قضية ملحة وفقا للقانون الدولي، كان أرخبيل سفالبارد أرضا حراما (أرضا بلا صاحب) وقد أُثيرت مسألة السيادة ، بعد اشتباكات مسلحة بين عدة دول بسبب صيد الحيتان. عادت مسألة الوضع القانوني الدولي لسفالبارد للظهور عندما طالب الاتحاد السويدي النرويجي (١٨١٤-١٩٠٥)، من الدول الأخرى إبداء آرائها بشأن ضمها للأرخبيل. وسرعان ما أسقطت المسألة بعد أن أعربت روسيا عن رغبتها في بقاء الجزر أرضا بلا مالك . وكذلك تلاشت مع تراجع صيد الحيتان . فقدت قضية السيادة أهميتها، وتم الاعتراف بسفالبارد تدريجيا على أنها أرض حرام[٣].

ولكن عندما استعادت النرويج استقلالها الكامل في عام ١٩٠٥. بدأت النرويج مفاوضات دولية تهدف إلى توضيح الوضع القانوني الدولي للأرخبيل. ومع ذلك، لم تكن النرويج مهتمة بالاستيلاء على سفالبارد، بل أرادت أن يكون الاستحواذ عليها قائما على اتفاق دولي[٤]. ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، نظمت النرويج ثلاثة مؤتمرات دولية (مؤتمرات كريستيانيا) نوقشت فيها إمكانية إنشاء إدارة دولية مشتركة للأرخبيل بهدف تلبية احتياجات التنظيم والرقابة التي نشأت فيما يتعلق بتعدين الفحم[٥].

لقد كشفت السياسة الأمريكية في قضية سفالبارد عن معضلة أساسية في سياستها - بين المشاركة من ناحية، والبقاء خارج الشؤون الأوروبية من ناحية أخرى كما نصت عليه عقيدة مونرو. من ناحية أخرى، كانت هناك حاجة ماسة للمشاركة بنشاط من أجل تأمين المصالح الأمريكية لذلك، ردت الولايات المتحدة بغضب في عام ١٩٠٨ على عدم دعوتها للمشاركة في مؤتمر سفالبارد. أدى الخوف من التهميش، لا سيما بعد التنازل عن الأرخبيل للنرويج، إلى تفكير بعض الدوائر في واشنطن في خريف عام ١٩٠٨ في فكرة احتلال سفالبارد. إلا أنه تم التخلي عن هذه الفكرة ، فلم يكن من الممكن التوفيق بين هذا التوجه وهدف عدم التدخل في الشؤون الأوروبية[٦].

ولكن انعقدت مؤتمرات تمهيدية في كريستيانيا (أوسلو حاليا) بين عامي ١٩١٠ و١٩١٤، في عام ١٩١٠، انعقد أول مؤتمر من ثلاثة مؤتمرات حول سفالبارد، بدأت المفاوضات الدولية بشأن سفالبارد بمؤتمر ضم ثلاث دول - النرويج والسويد وروسيا- عقد في كريستيانيا ، في المدة من ١٩ تموز إلى ١١ اب ١٩١٠. واتفقت على مناقشات إضافية لإنشاء سلطة عامة عليا للسلطة القانونية والإدارية في سفالبارد ، وعارضت روسيا والسويد أي تطلعات نرويجية للسيادة بأي شكل من الأشكال[٧]، اذ اقترحت النرويج والسويد وروسيا أن تبقى سفالبارد أرضا بلا صاحب ، ولكن يجب إنشاء "لجنة سفالبارد" كهيئة حاكمة تناوب الرئاسة بين الدول الثلاث، ولكن الولايات المتحدة اعترضت على الادارة الثلاثية للارخبيل[٨].

وعلى الرغم ان الجانب الأمريكي لم يشارك بصورة مباشرة للتدخل في الشؤون الأوروبية . ولكن كان الموقف الأمريكي الرئيسي، يتماشى مع سياسة الباب المفتوح التقليدية للبلاد، هو التركيز بشكل كبير على الحفاظ على الوضع الراهن من خلال الحفاظ على الأرض المشاع للارخبيل. في الوقت نفسه، كان لا بد من تأمين الممتلكات الأمريكية هناك، لكنها أكدت على أن هذا التعاون الأساسي يجب أن يندرج في الإطار الأوسع ليس بينهم الثلاث فقط ، لذلك عملت على عرقلة حل الدول الثلاث. حتى أن المبعوث الأمريكي في أوسلو أصر رفض إقامة سيادة مشتركة فعلية بينهما رفضا قاطعا(٩).

ولكن اجتمعت النرويج والسويد وروسيا في كريستيانيا لعقد مؤتمر جديد في ١٥ كانون الثاني عام ١٩١٢. وفي اذار قدمت النرويج مسودة معاهدة منقحة إلى الدول الأخرى ، تضمنت انشاء اتفاقية إدارة مشتركة حيث تظل المنطقة محايدة ومفتوحة لجميع الدول ولكن تحت إدارة السويد والنرويج وروسيا. ظلت الاعتراضات الامريكية التي أثيرت سابقا دون تغيير تقريبا، حيث أصر الأمريكيون على أن يكون مقر الإدارة في النرويج، وأن تستخدم القانون المدني والجنائي النرويجي كأساس، ولكن أيضا في إطار ادارة مشتركة اوسع. وخلال المفاوضات بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة للتأكيد على هذا المنظور. وكانت الرسالة الرئيسية آنذاك هي حق النقض (الفيتو) لجميع الدول الموقعة للحفاظ على المطالبات الاقتصادية. على اثر ذلك وجدت الدول الشمالية ضرورة مراعاة الموقف الأمريكي، المعارض لفكرة الإدارة المشتركة (السيادة المشتركة) التي اقترحتها النرويج والسويد وروسيا(١٠).

وفي هذا السياق، تماهى الموقف النرويجي مع الموقف الامريكي، اذ حذر الوزير النرويجي في ستوكهولم عام ١٩١٣ من أن "روسيا ستضم سفالبارد بأكملها. لذلك لابد من ان انشاء نظام واسع النطاق والتركيز بشكل متزايد على إشراك الولايات المتحدة، لتحقيق ثقل موازن للدول الشمالية الأخرى، من خلال ضمان المصالح التجارية الأمريكية الكبيرة في سفالبارد(١١).

ولكن في ١٦ حزيران ١٩١٤، بادرت النرويج بعقد مؤتمر في كريستيانيا، عندها طرحت القوى (السويد والنرويج وروسيا) المشروع ذاته المتضمن ادارة مشتركة لسفالبارد، ولكن استمر موقف الولايات المتحدة الامريكية الرافض لمشروع الادارة الا بشرط ان توسع قاعدة الدول المشتركة في الادارة. عندها وجدت دول الشمال الأوروبي ضرورة اخذ المواقف الأمريكية في الاعتبار. لاسيما وان ألمانيا اصطفت بالرفض مع الموقف الامريكي، وفي مفاوضات سفالبارد، أبدى الألمان إلى حد المطالبة بتدويل لجنة سفالبارد، معتبرين أنه لم يعد هناك مجال لنظام دول شمالي داخلي. وبسبب الاعتراضات القوية من الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن هناك أساس للتوصل إلى اتفاق خلال مفاوضات كريستيانيا عام ١٩١٤(١٢).

ومع ذلك ، قوبلت المقترحات المقدمة في مؤتمرات كريستيانيا بمعارضة، واعتبرت غير قابلة للتنفيذ، كان الخلاف عميقا. فقد عارضت روسيا بشدة المطالب الامريكية بمزيد من التوسع في إدارة سفالبارد. علاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة رافضة لنموذج الحكم النرويجي السويدي الروسي المقترح. لم يكن من الممكن التوفيق بين هذه المصالح؛ وكان الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه هو تحديد الاجتماع المقبل في شباط ١٩١٥. ولكن بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى في اب ١٩١٤، لم يعقد مؤتمر كريستيانيا الرابع بشأن سفالبارد أبدا(١٣).

خلال الاعوام ١٩١٧-١٩١٨، دفعت التحولات الدولية، ان تعود سفالبارد من جديد، ففي ايار ١٩١٧، التقى روبرت لانسينغ (Robert Lansing) برئيس الوزراء النرويجي هيلمر برين (Helmer Bren) وناقش معه ملكية سفالبارد. كان الخصم الرئيسي المحتمل، روسيا، منشغلا بتشكيل حكومة بعد الثورة، بينما كانت الأطراف الأخرى منشغلة جدا بالتعافي من آثار الحرب العالمية الأولى اقترح روبرت

لانسينغ نظاما للحكم لسفالبارد ، ونشر ورقة تدعو إلى منح دولة إسكندنافية محايدة ملكية الجزر[١٤]. مستغل تراجع النفوذ الألماني والروسي وتزايد النشاط الاقتصادي في الأرخبيل سفالبارد. اذ أصبحت النرويج إحدى الدول المنتصرة في مؤتمر السلام بعد الحرب[١٥].

على الرغم من عدم مشاركة النرويج في الحرب، إلا أن المؤتمر ناقش المسألة. وكان الحلفاء على دراية بتكبد الأسطول التجاري النرويجي خسائر فادحة خلال الحرب. في حين تركزت المناقشات حول سفالبارد حتى عام ١٩١٤ على نموذجين رئيسيين - حل شامل أو نظام حكم مشترك يقتصر على الدول الشمالية - ظهر بديل ثالث بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الاستيلاء النرويجي المشروط. خلال مفاوضات السلام في باريس، تقرر أن توكل قضية النرويج إلى لجنة سفالبارد معينة خصيصا، مهمتها اختبار مطالبات الدول كل على حدة وتقديم مسودة معاهدة إلى المجلس الأعلى لمفاوضات باريس[١٦].

إضافة إلى ذلك، أرادت الولايات المتحدة توضيحا نهائيا لمسألة سيادة سفالبارد. ففي ٧ تموز ١٩١٩، أنشأ المؤتمر لجنة سفالبارد المنفصلة. ضمت اللجنة عضوا واحدا من كل دولة من الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا)، وعقدت اجتماعا من ١٨ تموز إلى ٢٢ تشرين الأول ١٩١٩[١٧].

وفقا لمسودة المعاهدة النرويجية المقدمة إلى اللجنة، تتمتع النرويج بالسيادة الكاملة على سفالبارد، ولكن يسمح للدول الأخرى بالاحتفاظ بحقوقها المتعلقة بالأرض المشاع ان يتمتع مواطنو جميع الدول بنفس حقوق النرويجيين في الصيد وصيد الأسماك وممارسة بعض الأنشطة التجارية الأخرى[١٨] وطلبت اللجنة آراء من الدول الأخرى، عندها أيدت الدنمارك السيادة النرويجية[١٩]، ورأت السويد وهولندا أنه بدلا من منح النرويج السيادة على سفالبارد، بتفويض من عصبة الأمم نيابة عن المجتمع الدولي. فيما كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا منح السيادة للنرويج[٢٠]، ودون أي جدل يذكر، توصلت اللجنة إلى توافق في الآراء بناء على اقتراح المعاهدة النرويجية. وفي ٥ أيلول ١٩١٩، أرسلت اللجنة توصيتها إلى المجلس الأعلى للمؤتمر نصت : بما أن الأرخبيل أرض حرة، يتفق الجميع على ضرورة إنهاء هذا الوضع، بمنحه وضعا قانونيا محددا ، فوافقت اللجنة على منح السيادة للنرويج دون اعتراض من أي من القوى المعنية مباشرةً[٢١].

تمت الموافقة على معاهدة سفالبارد أخيرا من قبل المجلس الأعلى في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٩[٢٢]، وكذلك وافقت القوى العظمى الخمس (فرنسا، وإيطاليا، واليابان، وبريطانيا ، والولايات المتحدة) على الاعتراف بسيادة النرويج على سفالبارد وتم التوقيع عليها في باريس في ٩ شباط ١٩٢٠[٢٣].

وكانت نتيجة هذه العملية التخلي عن مبدأ "الأرض المشاع" لصالح النرويج. منحت لها السيادة، ولكن بشروط محددة ودون مزايا عملية خاصة مقارنة بالقوى الأخرى، تم استبعاد كل من روسيا وألمانيا من المفاوضات الدولية[٢٤].

اعترفت معاهدة سفالبارد، التي وقعتها عشرة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة، في ٩ شباط ١٩٢٠،بالسيادة النرويجية على أرخبيل سفالبارد، مما أنهى وضعها كأرض حرام ، وفي الوقت نفسه، نقل الأرخبيل إلى السيادة النرويجية مشروطا بشروط معينة تعهدت النرويج "بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء أي قاعدة بحرية" في المناطق المحددة في المعاهدة، "وعدم بناء أي تحصينات في المواقع المذكورة، والتي يجب ألا تستخدم أبدا لأغراض حربية"[٢٥].

لقد منحت المعاهدة جميع الدول الموقعة، بما فيها الولايات المتحدة، حقوقا متساوية في صيد الأسماك والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة التعدين . ورغم عدم وجود تعدين أمريكي واسع النطاق في سفالبارد خلال هذه المدة ، فقد ضمنت الولايات المتحدة حق المشاركة في الاستغلال الاقتصادي

للأرخبيل. فكانت الولايات المتحدة واحدة من الدول التي وقعت على معاهدة سفالبارد عام ١٩٢٠، معترفة بسيادة النرويج على سفالبارد. وتعهدت الولايات المتحدة باحترام سيادة النرويج الكاملة وغير المقيدة على الأرخبيل، بما في ذلك سفالبارد[٢٦].

كان للولايات المتحدة دورا مهما في التسوية النهائية بشأن معاهدة سفالبارد . اذ أصبحت السياسة الأمريكية تجاه قضية سفالبارد تعكس نظرة الرئيس الامريكي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) كما صمم قبل مؤتمر فرساي، فقد تصور الرئيس ويلسون نظام سلام مبني على مثل العدالة الليبرالية، وعلى رؤية استقلال القوميات، وعلى مبادئ الليبرالية (الباب المفتوح)، مع عصبة الأمم كجهة تنظيمية وحل للنزاعات. وكجزء من هذا، دعا الأمريكيون إلى ضم سفالبارد إلى النرويج. وكان وزير الخارجية الامريكي روبرت لانسينغ هو المهندس الرئيسي وراء هذه الخطة. وبصفته محاميا، فقد صاغ بالفعل حلا لقضية سفالبارد منذ عام ١٩١٧ يهدف إلى حماية المصالح الأمريكية، وفي الوقت نفسه، أرادت الولايات المتحدة إلقاء المسؤولية على عاتق قوة يمكنها ضمان عدم توقف إمدادات الفحم في حرب مستقبلية[٢٧].

وفي شباط ١٩٢٤، اعترفت النرويج بالحكومة السوفيتية، وأعلنت الحكومة السوفيتية اعترافها بسيادة النرويج على سفالبارد، بما في ذلك جزيرة بير". وبناءً على ذلك، تلتزم الحكومة السوفيتية باحترام معاهدة سفالبارد المؤرخة في ٩ شباط ١٩٢٠، وكان بشرط أن تطلب السلطات النرويجية من الدول الموقعة السماح للاتحاد السوفيتي بالانضمام إلى المعاهدة. وفي ١٤ اب ١٩٢٥ دخلت المعاهدة حيز التنفيذ ، واحتفلت النرويج رسميا، مع رفع الأعلام النرويجية فوق سفالبارد[٢٨].لكن لم ينضم الاتحاد السوفيتي رسميا إلى المعاهدة إلا في ايار ١٩٣٥، بعد أن اعترفت الولايات المتحدة بالنظام في موسكو. وبذلك تم تحقيق الاستقرار لسفالبارد[٢٩].

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، بدأ الاتحاد السوفيتي بالتوجه الى سفالبارد في سياق عسكري ، لاسيما بعد الاحتلال الألماني للنرويج في ربيع عام ١٩٤٠ الذي ادى إلى ظهور سفالبارد مرة أخرى كقضية منفصلة في جهاز السياسة الخارجية السوفيتية ، تم التأكيد على أهمية أرخبيل سفالبارد للدفاع عن خطوط الاتصال في المحيط المتجمد الشمالي. علاوة على ذلك، توسع نطاق هذا المنظور ليشمل الدفاع عن "الحدود الشمالية" للاتحاد السوفيتي إلى ضرورة اتخاذه إجراءات فورية "للدفاع عن مصالحه في سفالبارد، وكذلك في جزيرة بير" ، ومنذ ذلك وضعت سفالبارد على جدول أعمال تخطيط ما بعد الحرب للقوى العظمى.
[٣٠].

ثانيا: **موقف الولايات المتحدة الامريكية من أزمة سفالبارد ١٩٤٤–١٩٤٥**

إن مصلحة الاتحاد السوفيتي في أرخبيل سفالبارد النرويجي تعادل إلى حد كبير مصلحة الولايات المتحدة في أيسلندا وغرينلاند لقرب الجزر من الأراضي. ومع ذلك، فإن الجزر تقع أيضا ضمن خمسمائة ميل من الركن الشمالي الشرقي من غرينلاند، والولايات المتحدة (إلى جانب ثلاث وثلاثين دولة أخرى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي) طرف في معاهدة عام ١٩٢٠ التي تم بموجبها الاعتراف بالسيادة النرويجية على سفالبارد، بشرط ألا تقوم النرويج ببناء أي تحصينات في الأراضي، "والتي لا يجوز استخدامها أبدا لأغراض حربية"[٣١].

أزمة سفالبارد نشأت في وقت الحرب العالمية الثانية. كانت ألمانيا عمليا خارج نظام سفالبارد. لم يبق سوى قوة عظمى واحدة في الشمال عموما ألا وهي الاتحاد السوفيتي، الذي شكل مع النرويج الدائرة الداخلية لنظام سفالبارد. في وقت ساهمت الرغبة في الحفاظ على التحالف الكبير أو عدم رغبة القوى الغربية في تحدي الاتحاد السوفيتي في بسط نفوذها على سفالبارد، أو ربما عدم قدرتها على ذلك. لذلك

نجد موقف الولايات المتحدة خلال هذه المدة تمثل باقتراح الرئيس روزفلت خلال عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣، كجزء من دبلوماسيته الشخصية، بمنح الروس موانئ خالية من الجليد في شمال النرويج. وبينما تقدم الروس نحو شمال النرويج في خريف عام ١٩٤٤، مع تراجع بريطانيا[٣٢]. هذا الانسحاب، إلى جانب التوافق مع موسكو، يعني أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تكونا غريبتين على فكرة تقديم تنازلات لموسكو في الشمال، على الرغم من أنهما كانتا ترغبان أساسا في الحفاظ على الوضع الراهن في قضية سفالبارد[٣٣].

أبدى البريطانيون تفهما لسياسة النرويج في التكيف مع موسكو، ونشأ أيضا تناقض بريطاني تجاه السياسة الأمريكية، لا سيما الخوف من أن التدخل الأمريكي في القطب الشمالي قد يمنح الروس ذريعة للحصول على رؤوس جسور في المنطقة. برز هذا الرأي بشكل خاص في وزارة الخارجية، التي أرادت من الولايات المتحدة التخلي عن فكرة القواعد في أيسلندا، وألا يستولي الأمريكيون أيضا على محطة الإنذار في جزر فارو. من ناحية أخرى، كان المجلس البريطاني أكثر انفتاحا على القواعد الأمريكية في القطب الشمالي، لأنها قد تكون حافزا يهدف إلى ربط الولايات المتحدة بأوروبا[٣٤].

ربما كان هناك بالفعل قلق سوفيتي متزايد بشأن الإمكانات الاستراتيجية الجوية الأمريكية المستقبلية في الشمال، بما في ذلك استخدام الأرخبيل لأغراض الإنذار المبكر والأرصاد الجوية[٣٥]. لذلك في ليلة ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٤، تم استدعاء وزير الخارجية تريغفي لي (Trygvi Li) والسفير النرويجي في موسكو رولف أندفورد (Rolf Andford) إلى اجتماع مع وزير الخارجية مولوتوف (Molotov) . تناول عددا من المسائل المحددة المتعلقة بالتعاون العسكري النرويجي السوفيتي والحلفاء في القطب الشمالي. سرعان ما أصبح واضحا أن مولوتوف أراد التحدث عن قضية سفالبارد ، اذ بين إن الحكومة السوفيتية لم تكن راضية تماما عن اتفاقية سفالبارد لعام ١٩٢٠، لانه تم اعتماد الاتفاقية دون مشاركة الاتحاد السوفيتي، واعرب عن امله بتفهم وزير الخارجية النرويجي وجهة نظر الحكومة السوفيتية، وأن المعاهدة لم تصون المصالح السوفيتية[٣٦]. سعى مولوتوف للحصول على تنازلات نرويجية من حيث المبدأ، أراد مفاوضات ثنائية ، وألا تشرك الولايات المتحدة وبريطانيا في المفاوضات إلا بعد أن تتفق النرويج والاتحاد السوفيتي على الترتيب على أساس ثنائي. وقد حدد اختيار التوقيت بزيارة لي إلى موسكو، أن مصير ألمانيا كان محسوما وإلى رغبة الاتحاد السوفيتي في إلغاء جميع الاتفاقيات التي وقعت بين الحربين، والتي رأت موسكو أنها كانت نتيجة استغلال القوى الغربية مدة ضعف الاتحاد السوفيتي[٣٧]. اقترح مولوتوف على تريغفي لي التنازل عن جزيرة بير حيث كانت جزيرة روسية عمليا قبل عام ١٩٢٠ وأن تصبح سفالبارد مجمعا مشتركا سوفيتيا- نرويجيا مع قواعد مشتركة على الجزيرة[٣٨].

عندما تحدث تريغفي لي مع مولوتوف في موسكو، كانت القوات السوفيتية قد أنهت لتوها هجومها ضد القوات الألمانية في الشمال النرويجي. وكجزء من العملية، عبروا الحدود إلى النرويج وطردوا الألمان من جنوب فارانغر(Faranger) [٣٩]. دون أي تنسيق واضح مع السلطات النرويجية التي كانت في لندن[٤٠]. ساد قلق واسع النطاق في الدوائر الحكومية النرويجية بشأن نوايا الاتحاد السوفيتي المستقبلية. لذلك، كان تريغفي لي حريصا على تجنب أي شيء من شأنه تعقيد العلاقات بين النرويج والاتحاد السوفيتي، اذ كانت سياسة الاسترضاء النرويجية من تشرين الثاني ١٩٤٤ إلى ٩ نيسان ١٩٤٥ هي الثمن الذي شعرت الحكومة أنه يتعين عليها دفعه للحفاظ على مصداقية سياسة بناء الجسور[٤١].

كانت الحكومة النرويجية على دراية تامة باستحالة تغيير نظام سفالبارد ببساطة وبشكل ثنائي. لأن الولايات المتحدة وبريطانيا قد "تشعر بعدم الرضا" إذا اتفقت الحكومة النرويجية مع الحكومة السوفيتية بشكل مستقل على حل[٤٢].ورغم أن الحكومة فضلت أن تتم عملية التفاوض نفسها، على الأقل في الجولة

الأولى، على أساس ثنائي نرويجي-سوفيتي، إلا أنه كان من الممكن التشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا وطلب دعمهما خلال العملية. إلا أن الحكومة اختارت نهجا مختلفا، لم يكن البريطانيون والأمريكيون على اطلاع كامل وقت المحادثات النرويجية-السوفيتية(٤٣).

في وقت سعت وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز نفوذها في جزيرة يان ماين (Jan Mayen) النرويجية . خلال الحرب، حصلت الولايات المتحدة على حق تشغيل جهاز تحديد الاتجاه في الجزيرة(٤٤). ولكن في كانون الثاني ١٩٤٥، اقترح النرويجيون على الأمريكيين انسحابهم فور انتهاء الحرب وفقا للاتفاقية الأصلية. وفي آذار ردت وزارتا الخارجية والبحرية بالامتثال للطلب النرويجي(٤٥)، ومن خلال المحادثات مع الوزير لي في خريف عام ١٩٤٥، كان الروس قلقين بشأن الوضع في يان ماين، راقبوا عن كثب ما إذا كان الأمريكيون يغادرون بالفعل "كما قالوا إنهم سيغادرون"(٤٦).

على اثر ذلك تغير موقف الولايات المتحدة فبدلًا من الانسحاب، أرسل الأمريكيون أفرادا جدد إلى جزيرة يان ماين. وكان السبب واضحا بناءً على اقتراح رئيس لجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية جون هيكرسون (John Hickerson)، اذ قررت اللجنة أنه "في انتظار تسوية مسألة القواعد السوفيتية المقترحة في شمال الأطلسي، لن تتخذ أي خطوات لسحب أفراد البحرية الأمريكية الموجودين في محطة المسبار اللاسلكي في جزيرة يان ماين". ولكن رد النرويجيون أن هذه الأساليب ستكون عكسية ولن تؤدي إلا إلى زيادة فرص الاتحاد السوفيتي في اتخاذ موقف حازم في مسألة سفالبارد. لذلك، اقترحت الحكومة النرويجية رسميا بدء مفاوضات بشأن انسحاب القوات الأمريكية. حتى أن المذكرة النرويجية الموجهة إلى وزارة الخارجية عرضت على البريطانيين والروس قبل تلقي رد من واشنطن(٤٧). وقد انزعجت وزارة الخارجية بشدة من قيام النرويجيين بنقل معلومات إلى أطراف ثالثة تتعلق بما اعتبر مسألة نرويجية-أمريكية بحتة. أما فيما يتعلق بوقائع الأمر، فقد وافقت وزارة الخارجية والجيش على سحب الأفراد. اذ أشارت هيئة الأركان المشتركة إلى أنه "لا يوجد مبرر عسكري لاستمرار وجود قوة عسكرية أمريكية في الجزيرة". بعد انتهاء العمليات الحربية في المحيط الأطلسي وربما كانت وزارة الخارجية مقتنعة بأن النرويجيين كانوا على حق بشأن آثار استمرار الوجود في يان ماين. وارتبط الانسحاب النهائي بنتيجة المناقشات حول سفالبارد. في نهاية المطاف، اختار الأمريكيون الاستسلام للضغوط النرويجية(٤٨)، ومغادر الأفراد الجزيرة(٤٩).

ومن خلال ذلك نجد أن المطالب السوفيتية بسفالبارد دفعت الأمريكيين، على ما يبدو، إلى تغيير رأيهم، فرضخوا للضغوط النرويجية، وغادرت قواتهم الجزيرة.

وقد خمن النرويجيون مبكرا ربط الحكومة السوفيتية سياستها تجاه سفالبارد بتحرك الأمريكيين تجاه أيسلندا وغرينلاند ، لذلك في المدة من تشرين الثاني ١٩٤٤ إلى نيسان ١٩٤٥، كان رد النرويج على اقتراح مولوتوف هو الالتقاء بالروس لمنع أي مطالب روسية أوسع نطاقا. في اجتماعات مع مولوتوف أشار سفير النرويج في موسكو رولف أندفورد إلى استعداد الحكومة النرويجية لإبرام اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي بشأن تدابير دفاعية مشتركة في سفالبارد. علاوة على ذلك، ستعمل الحكومة في سبيل الحصول على موافقة الدول الموقعة على إلغاء معاهدة سفالبارد أو إعادة التفاوض عليها، بهدف دمج الاتفاق الثنائي النرويجي-السوفييتي(٥٠).

تلت ذلك مفاوضات، أدت إلى وضع مسودة نرويجية لإعلان مشترك بين الاتحاد السوفيتي والنرويج بشأن سفالبارد، بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤٥. نصت المسودة على أن "حماية أرخبيل سفالبارد تصب في المصلحة المشتركة للنرويج والاتحاد السوفيتي". ويعود قبول النرويج جزئيا إلى رغبتها الصادقة في بناء الثقة مع الحكومة في موسكو، وجزئيا إلى خوفها من المطالب السوفيتية واسعة النطاق. كان الروس

مسرورين للغاية من مسودة البيان المشترك لدرجة أنهم قرروا أنه يمكن انتظارها حتى تشكيل نظام ما بعد الحرب في أوروبا(٥١).

لحسن حظ الحكومة النرويجية، لم يكن هناك رد سوفيتي على المسودة، ولم يوضح الروس رغبتهم في اختتام المفاوضات إلا في صيف عام ١٩٤٦. ومع ذلك، لا يعني هذا أن الخارجية السوفيتية قد فقد اهتمامها بالمسألة. على الأرجح، كان الجمود السوفيتي بعد ٩ نيسان ١٩٤٥ تعبيرا عن رضا الروس إلى حد كبير عن المسودة النرويجية، واعتقادهم بأن الحكومة النرويجية قد التزمت بالفعل بحماية أهم المصالح السوفيتية في الأرخبيل. في مثل هذه الحالة، لم يكن هناك سبب لتعقيد العلاقة المتوترة بالفعل مع الحلفاء من خلال إثارة قضية سفالبارد، في وقت كانت تعقد فيه مفاوضات حول قضايا أكثر أهمية تتعلق بنظام ما بعد الحرب في أوروبا. قبلت الحكومة النرويجية أهم مطلب سوفيتي، ألا وهو الوجود العسكري السوفيتي في سفالبارد(٥٢).

وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة لم تكن تنوي بالدخول في صراع مع الاتحاد السوفيتي حول سفالبارد. فكان قرارهم إذا أصر السوفييت على رغباتهم، فلن تتردد واشنطن في عقد صفقة قواعد أمريكية في أيسلندا وجرينلاند مقابل قواعد سوفيتية في سفالبارد. بالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من حماية سيادة النرويج نفسها. لمدة من الزمن، خشيت وزارة الخارجية الأمريكية على ما يبدو من أنها ستضطر إلى الاختيار بين القواعد السوفيتية في سفالبارد والبر الرئيسي النرويجي. أصبح هذا هو الموقف السائد في عامي ١٩٤٥-١٩٤٦(٥٣).

مع هذه التطورات، اضطرت النرويج لتشارك الولايات المتحدة مجريات الامور، ففي ٥ تموز ١٩٤٥ ابلغ السفير الامريكي في النرويج اوزيورن (Ozyorn) الخارجية الامريكية ببلاغ وزير الخارجية النرويجي لي له في سرية تامة، أن مولوتوف، خلال زيارته لموسكو في تشرين الثاني ١٩٤٤، قد طرح بعبارات قوية للغاية، مطالبة صريحة بجزيرة بير، ومطالبة بوضع سفالبارد تحت السيادة الروسية النرويجية المشتركة للدفاع عن خطوط الاتصالات الروسية الحيوية. وقال إن الولايات المتحدة وبريطانيا تتخذان خطوات مماثلة في المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط وأماكن أخرى. وان مولوتوف اراد من النرويج أن تندد بمعاهدة عام ١٩٢٠ المتعلقة بالأراضي، وضغط من أجل رد فوري. وقد قاوم لي، ثم قدم لاحقا اقتراحا مضادا غير مقبول، ثم اقتراحا آخر لاتفاقية إقليمية للدفاع الروسي النرويجي عن الجزر تحت إشراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وان لي شعر بان النرويج مضطرة للتنازل عن هذا القدر. وأخبر مولوتوف في سان فرانسيسكو أن الأمر يمكن أن ينتظر حتى عودة الحكومة إلى أوسلو من لندن(٥٤).

وعلى اثر مذكرة السفير الامريكي ناقش رئيس لجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية جون هيكرسون في ١٣ تموز ١٩٤٥، المطالب السوفيتية المتعلقة بجزيرة بير وأرخبيل سفالبارد سواء التنازل التام عن جزيرة بير، وإقامة سيادة مشتركة سوفيتية-نرويجية على سفالبارد ، وإدانة النرويج للمعاهدة متعددة الأطراف لعام ١٩٢٠ التي تعترف بسيادتها على أرخبيل سفالبارد. واكد هيكرسون إن اهتمام الاتحاد السوفيتي بالحصول على قواعد عسكرية في أرخبيل سفالبارد أمر طبيعي بالنظر إلى الخبرات المكتسبة في الحرب فيما يتعلق بحماية القوافل المتجهة إلى مورمانسك (Murmansk). اما فيما يتعلق بالنرويج، فإنها لن تعدل بأي شكل من الأشكال سيادتها على سفالبارد. ومع ذلك، إذا ما تبين أن الحكومة السوفيتية مصرة على المطالبة إما بقواعد في سفالبارد أو في البر الرئيسي النرويجي، فمن البديهي أن الحكومة النرويجية ستفضل الخيار الأول، خاصة إذا أمكن تحقيقه، كما اقترح وزير الخارجية النرويجي إنشاء دفاع سوفيتي-نرويجي مشترك تحت إشراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة(٥٥).

فيما كان موقف هيكرسون ان أي شيء يؤثر على الوضع الراهن في شمال الأطلسي والنهج المتبع تجاهه يهم الولايات المتحدة بشكل مباشر. وعليه قبل تحديد السياسة التي ينبغي أن تتبعها النرويج في حال كرر السوفييت مطالبهم المتعلقة بأرخبيل سفالبارد ، من وجهة نظر سياسية، يرى هيكرسون أنه، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تقبل أي إجراء يتخذ مخالفا لأحكام اتفاقية متعددة الأطراف تكون الولايات المتحدة طرفا فيها. لانه تم الاعتراف بالسيادة النرويجية على أرخبيل سفالبارد في معاهدة عام ١٩٢٠ ورهنا بأحكام هذه المعاهدة التي تضمنت نزع سلاح عن سفالبارد. تنازلت قوى أخرى لصالح النرويج عن أي مطالبات قد تكون لها على هذه الأرض المباحة ، شريطة أن تستوفي الحكومة النرويجية هذه الشروط. وفي حال عدم قيامها بذلك، يحق للقوى الموقعة نظريا سحب اعترافها بالسيادة النرويجية. وبناءً على ذلك، يبدو جليا أن النرويج، حتى لو رغبت في ذلك، لا يمكنها تغيير وضع أرخبيل سفالبارد بإجراء أحادي الجانب[٥٦].

فيما كان راي وزارة الخارجية تمثل برغبتها في الاطلاع على آراء وزيري الحربية والبحرية وهيئة الأركان المشتركة بشأن الجوانب الاستراتيجية لمقترح الحكومة السوفيتية الحصول على قواعد في أرخبيل سفالبارد ، وذلك لتحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه الطلب السوفيتي على النرويج. وإحالة آراء إليها على وجه السرعة، نظرا لاحتمال مناقشة وضع أرخبيل سفالبارد في الاجتماع القادم للرئيس الامريكي، عند النظر في هذه المسألة، من الضروري مراعاة العلاقة بين الاستحواذ السوفيتي المحتمل على قواعد في أرخبيل سفالبارد ، حيث تشغل الولايات المتحدة حاليا محطة استطلاع لاسلكي بموافقة الحكومة النرويجية، والاستحواذ المحتمل على قواعد أمريكية في أيسلندا وغرينلاند[٥٧].

وفي ١٤ تموز ١٩٤٥، رد القائم بأعمال وزير الخارجية الامريكي برسالة الى السفير الامريكي في النرويج بين فيها اطلاع الوزارة على المعلومات الواردة في الرسالة التي بعثها بتاريخ ٥ تموز باهتمام بالغ. وطلب منه إبلاغ الوزير لي بشكل غير رسمي بالرغبة الامريكية في الاطلاع على أي تطورات جديدة في هذا الشأن. وان الوزارة ترى أن أي شيء يؤثر على شمال الأطلسي والنهج المتبعة تجاهه يهم الولايات المتحدة بشكل مباشر. لذلك، فهي تسعى للحصول على آراء وزيري الحربية والبحرية وهيئة الأركان المشتركة بشأن المطالب السوفيتية من النرويج لمساعدتها في تحديد سياستها تجاه تلك المسالة[٥٨].

وفي ٢٣ تموز ١٩٤٥ ، بعث السفير الامريكي في النرويج أوزبورن برقية إلى وزير الخارجية ، بين فيها ان الوزير لي لا يمانع في إجراء مناقشات أنجلو-أمريكية، لكنه يأمل ألا تناقش المسألة مع الروس إلا إذا كان هو نفسه حاضرا، ويعتقد أن الروس لن يتواصلوا مجدداً مع الحكومة النرويجية بشأن هذه المسألة إلا بعد مؤتمر بوتسدام(Potsdam Conference)[٥٩]، حيث يمكن مناقشة الأمر. عندها أجري أول تقييم أمريكي لقضية سفالبارد قبيل مؤتمر بوتسدام ، فقد صدرت مذكرة من رئيس هيئة الأركان المشتركة جورج مكفارلاند(George McFarland) إلى لجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية، تقدم التعليقات من وجهة نظر عسكرية على مذكرة الرئيس ، والتي تضمنت[٦٠]:

١.ينبغي بذل كل جهد ممكن للنظر في تسوية هذه المسألة بالتزامن مع جميع التغييرات الإقليمية الأخرى الناجمة عن الحرب، وبالتالي تجنب التسوية الجزئية للمطالب الروسية، وذلك للحفاظ على موقف التفاوض بشأن متطلبات الأمن العالمي للولايات المتحدة.

٢.ومع ذلك، إذا كان من الضروري مناقشة هذه المسائل، وربما البت فيها، فعلينا معارضة المقترحات الروسية، ليس فقط لكونها غير مناسبة، بل لأنها غير ضرورية لأمن الاتحاد السوفيتي، وتتعارض مع الاعتبارات الأمنية بعيدة المدى والشاملة من وجهة نظرنا. لقد خوضت هذه الحرب لمنع دولة عدوانية من الهيمنة على أوروبا، وتهديد نصف الكرة الغربي في نهاية المطاف. ومن منظور الأمن بعيد المدى، وإلى

أن يتضح وضع ما بعد الحرب والسياسة السوفيتية بشكل أوضح، ينبغي علينا، قدر الإمكان، مقاومة المطالب والسياسات التي تهدف إلى تحسين وضع الاتحاد السوفيتي في أوروبا الغربية.

٣.إذا لم يكن من الممكن معارضة المقترحات السوفيتية بنجاح، فعلينا الإصرار على موافقة السوفييت في المقابل على ما يلي:

أ. عدم الاعتراض على حصول الولايات المتحدة على حقوق قواعد عسكرية حصرية في أيسلندا وغرينلاند.

ب. سحب جميع القوات السوفيتية من شمال النرويج والتخلي عن السيطرة العسكرية عليها.

ج. عدم التقدم بأية عروض للاستيلاء على جزيرة يان ماين.

د. الموافقة بالحفاظ على حقوق الفحم والاقتصاد في سفالبارد.

أظهرت الاعتبارات الأمريكية الداخلية أن الولايات المتحدة كانت مصممة في المقام الأول على رفض التقدم السوفيتي، الذي اعتمد على "اعتبارات أمريكية بعيدة المدى وأمن شامل". وكانت الإدارة تشير إلى الإمكانات المستقبلية للأرخبيل للطيران المدني والعسكري في القطب الشمالي. ولم تكن الولايات المتحدة نفسها ترغب في إنشاء قواعد عسكرية في الأرخبيل، لكن السلطات العسكرية شددت على أهمية منع إنشاء منشآت عسكرية روسية أو روسية-نرويجية هناك. إذا أريد تغيير الوضع الراهن، فيجب أن يتم ذلك في إطار تسوية سلمية شاملة، وليس على أساس ثنائي[٦١].

وفي ٢٧ اب ١٩٤٥، صدرت مذكرة من جيمس كليمنت دان(James Clement Dunne) رئيس لجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية إلى وزير الخارجية ، ذكر انه في ٢٤ اب ، وافقت لجنة تنسيق الدولة والحرب والبحرية على مذكرة من عضو وزارة الخارجية اقترح فيها أنه بما أن جرينلاند تعتبر منذ مدة طويلة جزءا من نصف الكرة الغربي وبالتالي فهي مشمولة بمبدأ مونرو، فلا ينبغي لهذه الحكومة أن تسعى للحصول على موافقة سوفيتية على إنشاء الولايات المتحدة لحقوق قاعدة حصرية في جرينلاند. ويلغي هذا الإجراء تعليقات هيئة الأركان المشتركة والمبلغة إلى وزير الخارجية في بوتسدام، والتي ينص الجزء ذو الصلة منها على إذا لم يكن من الممكن عمليا معارضة المقترحات السوفيتية بنجاح، فعلينا أن نصر على أن يوافق السوفييت في المقابل على حصول الولايات المتحدة على حقوق حصرية في القواعد في أيسلندا وغرينلاند[٦٢].

فقد شعر القائم بأعمال وزير الخارجية جوزيف غرو(Joseph Gro) أن القواعد في النرويج والدنمارك "ستفتح الباب أمام روسيا"، ومن وجهة نظر سياسية، كان "يعارض بشدة الحصول على قواعد في الدول الإسكندنافية حتى لو اقتصرت على مدة الاحتلال فقط". وطلب غرو من وزير الحرب هنري ستيمسون (Henry Stimson) ووزير البحرية جيمس فورستال (James Forrestal) إعادة النظر في خطط الجيش، ولكن عندما أرسل السفير الأمريكي في النرويج برقية إلى وزارة الخارجية في آب ١٩٤٥ مفادها أن خطة إنشاء قواعد جوية في ذلك البلد إذا نفذت، فقد تخضع النرويجيين لمطالب سوفيتية غير مرغوب فيها، طلبت الخارجية مرة أخرى من الجيش إعادة النظر في مطلبه. عندها فقط تخلى الجيش عن خطط إنشاء قواعد في النرويج والدنمارك[٦٣].

ولكن في ٢٥ ايلول ١٩٤٥، تلقت دائرة المخابرات النرويجية مذكرة تفيد بأن الولايات المتحدة تنوي إبرام اتفاقية مع أيسلندا لاستئجار قواعد بحرية وجوية طويلة الأجل ، وبالفعل قدم قدم الأمريكيون طلبا إلى الحكومة الأيسلندية في الأول من تشرين الاول. الامر الذي اثار الروس ولم يخفوا استياءهم في أوسلو، لذلك خشت النرويج أن تدفع الخطوة الأمريكية مولوتوف إلى إحياء قضية سفالبارد[٦٤].

في ٢ تشرين الاول ١٩٤٥، ارسل السفير الامريكي في النرويج أوزبورن الى وزير الخارجية ، برقية تضمنت انه في مذكراته السابقة في ٥ تموز ، ٢٣ تموز ، لا يزال هناك غموض فيما يتعلق بقضية سفالبارد وليس من السهل تفسيرها ، لأنه ناقش الوزير النرويجي لي الأمر في جلسة سرية مع البرلمان ، دون ان يفصح اي شيء للصحافة والشعب، وفي الوقت ذاته، ابلغني أن السوفييت لم يعيدوا طرح المسألة ولم يقدموا أي ردٍّ على الاقتراح النرويجي المضاد المذكور في برقيتي بتاريخ ٥ تموز[٦٥].

وكذلك في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٥، بعث السفير الامريكي في الاتحاد السوفيتي هاريمان (Harriman) برقية إلى وزير الخارجية، ان السفير النرويجي اخبره أن مولوتوف في ١٠ تشرين الاول ، أشار إلى رغبته في إجراء المزيد من المحادثات بشأن مسألة القواعد في سفالبارد وجزيرة بير. وأضاف أنه علم أن وزير الخارجية لي أبلغ الحكومة الأمريكية بالمقترحات السوفيتية المقدمة إليه أثناء وجوده في موسكو[٦٦].

على اثر ذلك في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥، ارسل السفير الامريكي في النرويج أوزبورن برقية إلى وزير الخارجية ، تضمنت انه الوزير لي يخشى بوضوح أن يؤدي الطلب الامريكي لإقامة قواعد في أيسلندا إلى تجدد الضغط الروسي. وأشار وزير الخارجية ان الصحافة النرويجية بناءً على طلبه ، لم تنشر اخباره. ويبدو أنه يأمل أن يساعد الصمت بشأن هذه المسألة هنا وفي الولايات المتحدة على تجنب أو على الأقل تأجيل اضطرار النرويج إلى مواجهة هذه القضية[٦٧].

ففي نهاية عام ١٩٤٥، حذر ألكسندر ن. أبراموف (Alexander N. Abramov) ، الرئيس الجديد للدائرة الأوروبية الخامسة السوفيتية، من اتخاذ مبادرات جديدة تتعلق بسفالبارد. لان الصحافة العالمية قد بدأت بالفعل بنشر شائعات مفادها أن الاتحاد السوفيتي يخطط للاستيلاء على سفالبارد، وكان الهدف الواضح هو إجبار الحكومة السوفيتية على اتخاذ موقف من هذه القضية. وزعم أبراموف أن الأمريكيين أرادوا عرض جهودهم للحصول على قواعد في غرينلاند ، "كإجراء مضاد للخطط السوفيتية بشأن سفالبارد"[٦٨]. وأن اتباع نهج جديد تجاه النرويج بشأن قضية سفالبارد سيصعب على الآيسلنديين والدنماركيين مقاومة الضغوط الأمريكية. في الوقت نفسه، كان الروس يأملون أن يدفع التهديد بإحياء المطالب بوجود عسكري في سفالبارد الأمريكيين إلى ضبط النفس في مطالبهم بالقواعد[٦٩]. لذلك، ينبغي تأجيل الإعلان النرويجي السوفيتي المشترك الصادر في ٩ نيسان ١٩٤٥ إلى اللحظة المناسبة، وبشكل أدق حتى "يتوصل الأمريكيون إلى اتفاقيات بشأن استئجار قواعد عسكرية طويلة الأجل في غرينلاند"، والانتهاء من المفاوضات بشأن القواعد في أيسلندا[٧٠].

ثالثا: موقف الولايات المتحدة الامريكية من المفاوضات السوفيتية –النرويجية بشان سفالبارد ١٩٤٦ -١٩٤٧

في بداية عام ١٩٤٦، ومن خلال القنوات الدبلوماسية وللرأي العام الغربي، أوضحت الحكومة السوفيتية أن محاولات الولايات المتحدة لمواصلة حقوق القواعد الحربية في آيسلندا قد تثير مطالب سوفيتية مماثلة. في مقال نشر في مجلة البحرية في اذار ١٩٤٦، وفي مقالٍ لصحيفة المفوضية "كراسني فلوت" (الأسطول الأحمر)، وجهت انتقادات حادة إلى الشعب الأيسلندي، انه إذا حصلت الولايات المتحدة على اتفاقية قاعدة مع أيسلندا، "فستتمكن قوى أخرى من المطالبة بقواعد في هذه المنطقة"[٧١]، أكد رولف أندفورد، الذي كان يوشك على إنهاء خدمته كسفير للنرويج في موسكو، على الفور وجود صلة بقضية سفالبارد. وفي رسالة إلى وزير خارجية النرويج الجديد، هالفارد م. لانج (Halvard M. Lange)،

تساءل عن موقف الامريكان: "إلى أي مدى تدرك وزارة الخارجية الأمريكية الصلة بين هاتين المسألتين، وما هو الوزن الذي توليه الدول عموما للتطلعات السوفيتية في أرخبيل سفالبارد"[٧٢].

خلال عام ١٩٤٦، اتجهت السياسة الخارجية النرويجية نحو الولايات المتحدة وبريطانيا بهدف إيجاد ثقل موازن للاتحاد السوفيتي، كما ساهمت استقالة الوزير لي وتولي لانج منصب وزير الخارجية النرويجي في أوائل عام ١٩٤٦ في تغيير المنظور السوفيتي، فمنذ ذلك الحين، أصبح التحدي يكمن في إيجاد سياسة تمنع أو تبطئ ما اعتبره الروس تحولا نرويجياً متسارعاً نحو الغرب. فيما كان السفير الروسي كوزنيتسوف (Kuznetsov) لا يزال يعتقد أن الحكومة النرويجية ترى أن من واجبها إبقاء النرويج خارج تكتلات القوى العظمى والحفاظ على علاقات جيدة واتصالات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت نفسه، فالنرويجيون، الذين يريدون الاحتفاظ بهذه الجزر لأنفسهم، جعلوا من قضية سفالبارد مسألة تهم جميع القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشارت عدة تقارير من كوزنيتسوف إلى تحول متزايد نحو الغرب في السياسة الخارجية النرويجية. ودفعت هذه التقارير بدورها القسم الأوروبي الخامس اقتراح عدد من التدابير لضمان "مكانة أقوى" للاتحاد السوفيتي في النرويج. منها أوصي بدراسة موقف النرويج من "معاهدة تحالف وصداقة" محتملة بين النرويج والاتحاد السوفيتي. عندما أثار مولوتوف القضية مرة أخرى في محادثة مع سفير النرويج في موسكو رولف أندفورد في شباط ١٩٤٦[٧٣]، أشار إلى أن الوقت قد حان لمواصلة المحادثات إلا أن وزارة الخارجية النرويجية كانت تبحث عن سبل للالتفاف على الالتزامات الواردة في مسودة ٩ نيسان[٧٤].

ولكن تردد الروس باستمرار المطالبة بسفالبارد قد ارتبط بمطالبة الولايات المتحدة بأيسلندا وغرينلاند. وكذلك أدركوا أن تجديد الطلب سيقوض موقف القوى الداخلية النرويجية وتريغفي لي وسياسة مد الجسور تجاهها ، ففي تموز ١٩٤٦ قد نصحهم تريغفي لي بتنحية قضية سفالبارد جانبا إذا أرادوا تجنب أيّ خطوات أمريكية مضادة في أيسلندا، وفي الوقت ذاته، اتفقت الحكومة والبرلمان النرويجي بانها لن تبادر بمواصلة المفاوضات. ولأن الروس لم يثيروا القضية أيضا، لم تكتسب الأمور زخما مرة أخرى إلا عندما ذكر مولوتوف وزير الخارجية لانج بهذه القضية[٧٥]. خلال محادثة مع الوزير لانج في باريس في ٢ اب ١٩٤٦، حذّر مولوتوف من أن الحكومة السوفيتية تحاول استكمال المفاوضات بشأن سفالبارد. فكان رد لانج أن النرويج والاتحاد السوفيتي عضوان في الأمم المتحدة، ينبغي إعادة النظر في اقتراح الدفاع المشترك في ضوء خطة ميثاق الأمم المتحدة لنظام أمن دولي. مع ذلك، أصر مولوتوف على ضرورة استكمال المحادثات الثنائية، ولكن عندما التقى وزيرا الخارجية مجددا بعد بضعة أيام، لم يُذكر موضوع سفالبارد، ولكن في منتصف تشرين الاول، أشار مولوتوف مجددا إلى أن الوقت قد حان لمناقشة الأمر[٧٦].

ولكن في نيويورك يومي ١٦ و١٨ تشرين الثاني ١٩٤٦، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. تكررت الرغبة في استيلاء الاتحاد السوفيتي على جزيرة بير، كان هدف مولوتوف توضيح مدى اعتراف النرويجيين بمبادئ وثيقة ٩ نيسان ١٩٤٥. كما أبدى مولوتوف قلقا بالغا بشأن مسألة الحقوق الاقتصادية والعسكرية، لكنه وافق على ضرورة تعديل معاهدة ١٩٢٠ وفقا لقواعد القانون الدولي، وموافقة مجلس الأمن عليها[٧٧].

وخلال تلك التطورات ركزت واشنطن بشكل أكبر على الاطلاع على ما يجري فعليا في هذه المسألة بين أوسلو وموسكو. وانها إذا اضطرت للاختيار بين قواعد في أيسلندا وغرينلاند ومنع القواعد السوفيتية في سفالبارد، فإن النتيجة لم تكن موضع شك. كان لا بد من إعطاء الأولوية لأيسلندا وغرينلاند الحيويتين.

في هذا الصدد، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه سفالبارد مشابهة للموقف تجاه أوروبا الشرقية من أجل حماية مصالحه(٧٨).

في ١١ كانون الاول ١٩٤٦ كتب القائم بالأعمال الامريكي في النرويج هيوستن (Houston) إلى وزير الخارجية، أبلغني الوزير لانج أنه أجرى محادثتين مع مولوتوف في نيويورك مؤخرا في ٥ كانون الاول حيث ضغط مولوتوف من أجل إجراء مفاوضات مبكرة بشأن سفالبارد وجزيرة بير على أساس مذكرات التبادل المؤرخة في كانون الثاني ١٩٤٥، أبدى لانج استعداده للمضي قدما في المفاوضات لأن حكومته ترى أنها لا تستطيع تجاهل الالتزام الذي قطعته حكومة سابقة في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥، لكنه لا يستطيع الدخول في مثل هذه المفاوضات قبل التشاور مع حكومته والبرلمان. وفي الوقت ذاته أن النرويج تعتبر نفسها ملزمة بمعاهدة ١٩٢٠، لذا فان النرويج لا يمكنها الدخول في إلغاء المعاهدة إلا بالتشاور مع الموقعين الآخرين، وان أي اتفاق بشأن الدفاع المشترك يخضع لموافقة مجلس الأمن، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.وبينما يرى لانج ضرورة إبقاء مقترحات المفاوضات سرية خلال مشاورات الحكومة والبرلمان"، لكنه مقتنع بأنه لا مفر من إجراء مفاوضات مبكرة، وقد تعقد أواخر كانون الثاني أو أوائل شباط(٧٩).

عندها سعى لانج لمقابلة وزير الخارجية الامريكي جيمس بيرنز(James Burns) قبيل مغادرته نيويورك، ولكن نظرا لتعذر ذلك، فقد أعد مذكرة بشأن محادثاته مع مولوتوف، وسلمها إلى السفير النرويجي مورغنستيرن(Morgenstern) ، مع تعليمات بإبلاغ واشنطن بكل جديد في أقرب فرصة(٨٠).

على اثر ذلك في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٦، صدرت مذكرة من مدير مكتب الشؤون الأوروبية فريمان ماثيوز(Freeman Matthews) إلى الوزير بيرنز، بين فيها طلب السفير النرويجي مورغنستيرن لمقابلة جيمس بيرنز، بناءً على تعليمات من وزير الخارجية لانج ، لتوضيح التطورات التي تخص المحادثات السوفييتية النرويجية لمراجعة معاهدة عام ١٩٢٠ بشأن وضع سفالبارد(٨١).

وخلال اللقاء ابلغ مورغنستيرن أن السوفييت اقترحوا إجراء مفاوضات ثنائية سوفيتية-نرويجية بهدف إلغاء معاهدة عام ١٩٢٠ والتفاوض لاحقًا على معاهدة جديدة متعددة الأطراف. واستبعاد الدول الموقعة على المعاهدة بما فيها الولايات المتحدة. وإن النقاط الأساسية في المقترحات السوفييتية هي: (١) إلغاء تلك البنود من معاهدة ١٩٢٠ التي نزعت السلاح عن سفالبارد؛ (٢) تاسيس منشآت دفاعية سوفييتية نرويجية مشتركة في سفالبارد (التي، بالمناسبة، تبعد ما يزيد قليلاً عن ٥٠٠ ميل عن الساحل الشمالي الشرقي لجرينلاند)؛ (٣) امتيازات اقتصادية سوفييتية خاصة فيما يتعلق بالصيد (٤) أن تكون المعاهدة الجديدة ضمن إطار الميثاق وأن تأخذ شكل اتفاقية دفاع إقليمية(٨٢).

وعلى اثر ذلك أشار رؤساء الأركان المشتركة منذ عام تقريبا إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها مصلحة عسكرية خاصة في سفالبارد ، وأن المشكلة يجب إعادة دراستها في ضوء اتفاقيتنا الأخيرة مع أيسلندا. فيما اقترح ماثيوز على الوزير بيرنز هو الامتناع في هذا الوقت عن التعليق على ما قد نقله مورغنستيرن إ، ولكن يجب ان نوضح له أن أي مفاوضات نرويجية سوفييتية بشأن سفالبارد يجب، أن تأخذ في الاعتبار موقف الولايات المتحدة باعتبارها دولة موقعة على معاهدة عام ١٩٢٠(٨٣).

ولكن امتنع لانج عن اتخاذ موقف بشأن القضايا التي أثارها مولوتوف. ومع ذلك، اقترح أن تبدأ المفاوضات في النصف الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٤٧، حتى تتاح للحكومة النرويجية الفرصة للتشاور مع البرلمان. مما اثار قلق وزارة الخارجية بشأن العلاقة بين غرينلاند وسفالبارد، ففي تعليمات وزير الخارجية بيرنز للسفير مارفل (Marvel) في كوبنهاغن في ٢ كانون الثاني ١٩٤٧ ، أن يقترح

على الدنماركيين تأجيل اتخاذ أي خطوات "حتى تتحقق المفاوضات السوفيتية النرويجية بشأن سفالبارد، أو على الأقل حتى تعلن إمكانية إجراء مثل هذه المفاوضات". ولم يمنح الروس أي عذر لإحياء قضية سفالبارد. لكن لو فعلوا ذلك، لرغبت واشنطن في إثارة قضية جرينلاند(٨٤).

وفي هذا الخصوص كتب السفير الامريكي في النرويج تشارلز باي(Charles Bay) لوزارة الخارجية الامريكية في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٧ . انه أصدرت وزارة الخارجية النرويجية بيان نُشر في الصحافة بشأن النهج السوفيتي فيما يتعلق بالقواعد العسكرية في سفالبارد، خلال المفاوضات، أدرك الطرفان أنه لا يمكن تعديل معاهدة سفالبارد دون موافقة الدول الموقعة (باستثناء الدول الموقعة التي حاربت مع الألمان ضد الحلفاء)، كما اتفق على أنه لا يمكن التوصل إلى حل نهائي إلا بعد عودة الحكومة النرويجية إلى النرويج وعودة البرلمان إلى العمل. أُبلغت لجنة الشؤون الخارجية والدستورية البرلمان بالمفاوضات التي جرت. وبموافقة الحكومة السوفيتية، أُبلغت أيضا الدول الحليفة الرئيسية، الولايات المتحدة وبريطانيا(٨٥).

وفي مقال نشر في صحيفة "التايمز" الإنجليزية في ١٠ كانون الثاني. كتبت "التايمز" أن الاتحاد السوفيتي "طلب تسهيلات من الحكومة النرويجية لإنشاء قواعد عسكرية في جزيرة سفالبارد ". كانت هذه هي المرة الأولى التي يعلم فيها الجمهور بالمفاوضات النرويجية السوفيتية، وقد أثار المقال المنشور في "التايمز" تساؤلات حول ما إذا كان الأمر يتعلق بـ "الحرب الباردة" .خلقت هذه التطورات وضعا جديدا تمامًا(٨٦).

في ١٠ كانون الثاني التقى السفير الامريكي في النرويج باي بوزير الخارجية لانج ، وخلال المناقشة اكد لانج للسفير على موقفه المعلن بأن (أ) النرويج ملزمة بمعاهدة ١٩٢٠؛ (ب) إلغاءها أو تعديلها لا يمكن أن يتم إلا بالتشاور مع الموقعين الآخرين؛ (ج) يجب وضع أي ترتيب للدفاع المتبادل في إطار الأمم المتحدة والحصول على موافقة مجلس الأمن؛ و(د) لايمكن إجراء المفاوضات إلا بعد التشاور مع الحكومة النرويجية والبرلمان(٨٧).

عندها سأله السفير عن مدى التزامه بمسودة ٩ نيسان ١٩٤٥ مع السوفيت ، قال لانج إنه لا يستطيع تجاهل الالتزام الذي قطعته الحكومة السابقة، على الرغم من أن شروط الإعلان المقترح لا تعتبر ملزمة، إذ لم تقبلها الحكومة السوفيتية قط. لاسيما وأن المناقشات الأولية جرت خلال الحرب، حيث كان الروس يحتلون الجزء الشمالي من النرويج، وشعرت حكومة لندن بأنه يتعين عليها على الأقل الموافقة على الطلب السوفيتي بأن توافق النرويج على ضرورة إلغاء المعاهدة أو تعديلها. وأكد أن الحكومة السوفيتية كانت في ذلك الوقت تطالب صراحة بجزيرة بير وتقيم شراكة على سفالبارد(٨٨).

وكانت القناعة النرويجية وقتها بأن الدول الموقعة الأخرى لن توافق على إلغاء المعاهدة أو التعديلات التي اقترحها الروس. كما ذكر أن الشعب النرويجي سيعارض بشدة منح روسيا حقوقا اقتصادية خاصة في سفالبارد، لا سيما وأن سفالبارد هو المصدر المحلي الوحيد للفحم في النرويج. وان النرويج في وضع أقوى مما كانت عليه في عام ١٩٤٤؛ وخاصة بعد أن تم مؤخرًا رفض مشاريع العسكرة بشكل أكبر من خلال اعتماد الأمم المتحدة لقرار نزع السلاح، سيتم إنقاذ النرويج من أي آثار خطيرة للمخططات الروسية(٨٩).

فيما نشرت التايمز في ١٠ كانون الثاني انه أعربت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم عن قلقها إزاء مطالبة الاتحاد السوفيتي النرويج بقواعد عسكرية في سفالبارد. وأعلنت أن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة والتزامات وحقوقا بصفتها طرفا أصليا في معاهدة عام ١٩٢٠ التي وافقت بموجبها القوى على السيادة النرويجية على الأرخبيل(٩٠).

في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٧، توصلت هيئة الأركان المشتركة إلى قناعة أن وقوع سفالبارد في أيدي السوفييت سيشكل قوة عسكرية ضد الولايات المتحدة، ولكنه لن يكون كافيا لتبرير عمل عسكري أمريكي لمنع أي سيطرة سوفيتية. وتؤيد هيئة الأركان المشتركة الحفاظ على الوضع الحالي لسفالبارد بموجب المعاهدة؛ وإلا، فلا يسمح بتغييره إلا من خلال إجراءات قانونية وعلنية(٩١).

الامر الذي دفع بالصحافة السوفيتية ان ترد، فقد ناقشت وكالة تاس ، في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٧، انه أُبرمت المعاهدة دون علم وتعاون الروس، وانضمت إليها دول معادية من الحرب؛ ولم تراع المعاهدة المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي في الشمال - وخاصة الطريق البحري - ولا الموقع المركزي للروس في مجال تعدين الفحم. ونشرت النسخة السوفيتية الرسمية للمحادثات مع النرويجيين التي جرت في تشرين الثاني ١٩٤٤. مما أثار هذا استياءً شديدا لدى الحكومة النرويجية، التي اضطرت إلى نشر نسختها(٩٢).

هذا ما اكده السفير الامريكي في الاتحاد السوفييتي والتر سميث(Walter Smith) ، ففي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٧، ظهرت في الأيام الأخيرة تصريحات في الصحافة النرويجية، وكذلك في صحف بعض الدول الأجنبية الأخرى، بشأن المفاوضات التي جرت بين الحكومتين السوفيتية والنرويجية بشأن أرخبيل سفالبارد. تم التوصل إلى تفاهم بشأن ضرورة الدفاع المشترك عن جزر سفالبارد. كما كان من المقرر إجراء مشاورات مع الجهات المعنية حكومات الحلفاء بشأن مراجعة معاهدة عام ١٩٢٠. لكن المفاوضات لم تختتم(٩٣).

واشارت التايمز في ١٧ كانون الثاني انه يتزايد الاستياء من الطريقة التي تطالب بها الولايات المتحدة بقواعد في المحيط الهادئ والقطب الشمالي، وتنتقد في الوقت نفسه المطالبات السوفيتية التي تعتبر متواضعة نسبيا(٩٤).

فيما تابع السفير الامريكي باي، في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٧، موقف وزارة الخارجية النرويجية بشأن الصحافة العالمية التي تطرقت الى سفالبارد ،اذ اكدت أن هذه المناقشات كانت سرية، فقد اعتبرت الحكومة النرويجية نفسها غير قادرة على نشرها رسميا. ومع ذلك، ترى وزارة الخارجية ضرورة إصدار البيان التالي: في خريف عام ١٩٤٤، طرحت الحكومة السوفيتية على الحكومة النرويجية، التي كانت آنذاك في لندن، مسألة مراجعة معاهدة سفالبارد لعام ١٩٢٠. وأشارت إلى أن المعاهدة أُبرمت دون مشاركة الاتحاد السوفيتي، وقِعت المعاهدة من قِبَل دولتين قاتلتا إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، وهما إيطاليا واليابان. وقد كشفت الحرب عن أهمية حماية طرق الإمداد عبر بحر القطب الشمالي، ولذلك رغب الاتحاد السوفييتي في مناقشة، إلى جانب المسائل الاقتصادية، مسألة التدابير المشتركة المتعلقة بأمن هذه المناطق. ولم يوافق الاتحاد السوفييتي على استمرار سريان المعاهدة(٩٥).

ردّت الحكومة النرويجية برغبتها في التوصل إلى حل يسهم في تعزيز العلاقات الطيبة التي لطالما كانت قائمة بين النرويج والاتحاد السوفيتي، والتي تعمقت بسبب الحرب. وأُشيرَ أيضا إلى أن النرويج قد لبت طلب الحكومة السوفيتية بالتفهم، فيما بين السفير الامريكي ان مراجعة معاهدة سفالبارد عام ١٩٢٠، غير صحيح لان الاتحاد السوفيتي في ١٦ شباط ١٩٢٤ اعلن عترافه بسيادة النرويج على سفالبارد، بما في ذلك جزيرة بير، وبالتالي عدم قبول أي تعديل على معاهدة سفالبارد. وفي عام ١٩٣٥، انضم الاتحاد السوفيتي إلى المعاهدة دون تحفظات عليها. ومع ذلك، بموجب القانون الدولي، لا يُمكن اتخاذ تدابير دفاعية إلا بعد مراجعة المعاهدة. لانه تلزم المادة (٩) من المعاهدة النرويج بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء قواعد بحرية أو بناء أي تحصينات في المنطقة التي تغطيها المعاهدة، والتي يجب ألا تُستخدم أبدا لأغراض حربية(٩٦).

لذلك أعلنت الحكومة النرويجية استعدادها، بالاشتراك مع الحكومة السوفيتية، للنظر في إمكانية إبرام اتفاق بين النرويج والاتحاد السوفيتي بشأن الاستخدام العسكري سفالبارد ، ولكن هذا الترتيب لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد موافقة الحكومات الأمريكية والبريطانية والدنماركية والفرنسية والهولندية والسويدية. كما أبدت الحكومة النرويجية تحفظها على ضرورة موافقة البرلمان على هذا الترتيب[٩٧].

وكذلك خلال المناقشات، أكدت الحكومة النرويجية أنها، لأسباب دستورية، لا تستطيع النظر في أي ترتيب قد يؤدي إلى تغيير سيادة الجزر إلا وفقا للقانون الدولي. وخلال المفاوضات التمهيدية، اتفقت الحكومتان على أن أي تغيير أو إلغاء لمعاهدة سفالبارد لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الدول الموقعة الأخرى. ولكن لم يوقع أي إعلان مشترك.[٩٨].

لذلك، في نهاية كانون الثاني ١٩٤٧، كان مولوتوف على وشك اتخاذ قرار استئناف المفاوضات مع النرويج بشأن سفالبارد. لاسيما مع رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني من نيكولاي نوفيكوف (Nikolai Novikov)، السفير السوفيتي لدى الولايات المتحدة لمولوتوف، اقترح أن تبدأ المفاوضات في أوائل شباط. لان الحكومة النرويجية بضغط القوى الغربية تعيد النظر في موقفها من مسألة الدفاع المشترك عن الأرخبيل ، لانها رفضت المشاركة في ترتيب عسكري يمكن تفسيره على أنه انضمام النرويج إلى "الكتلة الشرقية". اقترح إبلاغ السفير النرويجي في موسكو برغبة الحكومة السوفيتية في استئناف المفاوضات في موسكو "على أساس إعلان الدفاع المشترك عن أرخبيل سفالبارد الذي قدمه الجانب النرويجي في ٩ نيسان ١٩٤٥، وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٧، وقع مولوتوف رسالة إلى ستالين ، اذ قرر مولوتوف توضيح موقف الحكومة النرويجية سرا[٩٩].

فيما اكد السفير الامريكي في النرويج باي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٧ ان وزير الخارجية لانج اخبره أن الاجتماع الثاني للبرلمان لم يعقد بعد، وقد يؤجل لمدة أسبوع أو أسبوعين. يتوقع أنه بعد دراسة البرلمان، ستبلغ الحكومة النرويجية الحكومة السوفيتية أن (أ) الوضع مختلف في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والأهداف التي تعارض بموجبها سياسة النرويج الحالية العمل العسكري الثنائي بين النرويج وروسيا أو بين النرويج وأي قوة أخرى، و(ب) النرويج راضية عن الوضع الراهن والشروط لمعاهدة لعام ١٩٢٠، ولكن إذا ما بادرت روسيا بطلب تقديم المعاهدة إلى الموقعين لأي غرض كان، فلن تعارض النرويج من حيث المبدأ مثل هذا التقديم ، ولكن إذا طرأ أي سؤال خلال هذه المناقشة قد يثير قلق أي دولة موقعة أخرى، فيجب طرحه على الدول الموقعة الأخرى[١٠٠].

وفي ٤ شباط ١٩٤٧ كتب كل من وزير الحرب روبرت باترسون(Robert P. Patterson) ووزير البحرية فورستال إلى وزير الخارجية جورج مارشال (George Marshall) ، آراء هيئة الأركان المشتركة بشأن التداعيات العسكرية لتغيير وضع أرخبيل سفالبارد بموجب معاهدة ١٩٢٠. نود تعزيز هذه الآراء بالقول إنه في رأينا، من شأن الاستجابة لأي مطالب سوفيتية جوهرية فيما يتعلق بجزيرة بير وأرخبيل سفالبارد أن تلحق ضررا بالغا بالمصالح الأمنية العامة للولايات المتحدة. حتى في المفاوضات المفتوحة بين جميع القوى غير المعادية الموقعة على معاهدة ، فإني أوصي بأن تعارض الولايات المتحدة أي مكاسب سوفيتية يمكن تفسيرها في هذا البلد أو في الخارج على أنها استرضاء للاتحاد السوفييتي[١٠١].

وفي ١٠ شباط، نشرت صحيفة "النجم الأحمر"، التابعة لوزارة الدفاع السوفيتية، مقالًا حول "قضية غرينلاند". ولم يكن من المستغرب أن يهاجم المقال خطط الأمريكيين المزعومة لشراء غرينلاند، مع التأكيد على الأهمية العسكرية الاستراتيجية لمناطق القطب الشمالي. وقد دفع هذا التركيز المتجدد على

غرينلاند الحكومة الدنماركية بدورها إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة الأمريكية تطلب فيها بدء مفاوضات بشأن إلغاء اتفاقية الدفاع لعام ١٩٤١[١٠٢].

لذلك في ربيع عام ١٩٤٧، أصبحت القوى الغربية أكثر انتقادا لمبادرة سفالبارد السوفيتية. وقد عكس هذا التغيير العام في المسار، بعد تلاشي فكرة المساومة مع موسكو لصالح سياسة الاحتواء. بدت الولايات المتحدة مستعدة لتبني موقف أكثر حزما. أصبح تقسيم مناطق النفوذ، بحيث تحصل الولايات المتحدة على أيسلندا وغرينلاند، والاتحاد السوفيتي على سفالبارد، أقل جاذبية مما كان عليه ومع ذلك، برز البعد العسكري الاستراتيجي بشكل أكبر في تقييم إمكانات سفالبارد، ولا سيما بعد ان صرح مجلس الامن القومي الأمريكي في كانون الثاني ١٩٤٧ بأن الوجود العسكري الروسي في الأرخبيل "سيكون له قدرة هجومية على الولايات المتحدة". ومن قواعده في الأرخبيل، سيكون الروس أقرب إلى نيويورك بمسافة ٥٠٠ ميل؛ وبالتالي، سيتمكنون من الوصول إلى الولايات المتحدة دون الحاجة إلى قاذفات بعيدة المدى، ويمكنهم اكتساب هذه القدرة الأقل في المستقبل القريب. كما أن أي هجوم فوق القطب الشمالي سيكون من الصعب اكتشافه مقارنة بهجوم فوق المحيط الأطلسي[١٠٣].

لذلك، قرر مجلس الامن القومي الامريكي أن الأجزاء الشمالية من النرويج، بما في ذلك سفالبارد ، هي المفتاح الاستراتيجي لشمال غرب أوروبا في الحرب الجوية"[١٠٤]. وكحل ثانوي، واصلت الولايات المتحدة استخدام فكرة تقديم تنازلات أحد الحلول اتفاق تحت مظلة الأمم المتحدة، سواءً كان دفاعا نرويجيا-سوفيتيا أو حلا منزوع السلاح. شددت وزارة الخارجية على أهمية تأمين المصالح الأمريكية في غرينلاند وأيسلندا، وفي الوقت نفسه منع قضية سفالبارد من أن تصعب الوصول إلى القواعد في المكانين. من ناحية أخرى، طالبت بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل وزير البحرية جيمس فورستال ووزير الحرب روبرت باترسون الامريكي ، باتباع نهج أكثر صرامة تجاه القوة السوفيتية، لتجنب الانطباع بالتنازلات. في الوقت نفسه، أصبح البريطانيون أكثر استجابة للاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة في القطب الشمالي. بالنسبة لبريطانيا، لم تكن سفالبارد ذات قيمة استراتيجية تذكر، ومع ذلك، كان من المفترض أن تكون سفالبارد ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة وكندا؛ إذ يمكن أن تمثل القواعد الروسية في سفالبارد تهديدا لأمن قارة أمريكا الشمالية. لذلك، في عام ١٩٤٧، قرر البريطانيون الضغط على الحكومة النرويجية لاتخاذ مسار أكثر حزما[١٠٥].

فشل الاتحاد السوفيتي في مساعيه لتحقيق حل مشترك، وشهد تراجع النرويج في النهاية عن مقترح الحكم العسكري المشترك في سفالبارد. مع ذلك، ساهمت الحرب الباردة في توضيح صورة هذه القوة. انعكست سياسة الاحتواء الغربية تجاه الروس أيضا في الشمال. بالإضافة إلى الدائرة الداخلية لنظام سفالبارد، اذ ظهرت دائرة بديلة متداخلة تتكون من النرويج والقوى الغربية. كان لهذا التدخل الغربي وزن متواضع، لكنه كان كافيا لرد فعل موسكو ولنشوء خلاف جديد حول الأرخبيل، والذي تجلى أساسا في نزاع حول تفسير المعاهدة، وقد أدى الخوف والعجز المشتركان من موسكو إلى يقظةٍ نرويجية قوية[١٠٦] .

ولا سيما مع الخوف من أن السوفييت قد يستخدمون قواعد في سفالبارد لعمليات هجومية ضد القارة الأمريكية بقاذفات تو-٤، التي يمكنها الوصول إلى اهداف في الولايات المتحدة، وهذا ما اكده تقرير في كانون الثاني ١٩٤٧، ادعى رؤساء الأركان أن الوجود السوفيتي في سفالبارد "سيكون له إمكانات هجومية ضد الولايات المتحدة"، وسيمكن السوفييت من ضرب أهداف في الولايات المتحدة قبل ٥-١٠ سنوات مما كان بإمكانهم فعله لولا ذلك، أدت التطورات الحديثة في تكنولوجيا الطيران وتوقع المزيد من التطورات إلى خلق جو من التفاؤل التكنولوجي، والذي أثر أيضا على تقييمات الأهمية الاستراتيجية لسفالبارد. جادلت هيئة أركان الدفاع النرويجية في شباط ١٩٤٧ بأن أهمية مناطق القطب الشمالي للعمليات الجوية

تجعل امتلاك شمال النرويج، وسفالبارد، وجزيرة بير، ويان ماين "ذات أهمية استراتيجية كبيرة في حرب بين القوى العظمى". ولكن كانت نهاية المطالب السوفيتي من خلال موقف مجلس النواب النرويجي مدعوم بالفرض الامريكي لأي اتفاق عسكري ثنائي او تعديل لاتفاقية سفالبارد(١٠٧).

رابعا : موقف الولايات المتحدة الامريكية من قرار البرلمان النرويجي بشان سفالبارد ١٩٤٧

وفي ١٢ شباط ١٩٤٧ صدر قرار البرلمان النرويجي بأغلبية، ما يلي: إن الشروط التي كانت مشروطة بصياغة المسودة النرويجية للإعلان المشترك لم تعد قائمة؛ وسيكون الدخول في مناقشات ذات طابع عسكري حول الدفاع عن منطقة خاضعة للسيادة النرويجية مع قوة أخرى واحدة مخالفا لخط السياسة الخارجية الذي اتبعته الحكومة، بالاتفاق مع البرلمان النرويجي منذ التحرير(١٠٨).

وفي ١٥ شباط ١٩٤٧،اكد البرلمان النرويجي أنه لم يرفض المفاوضات بشأن سفالبارد بحد ذاتها، بل فقط الدخول في مناقشات ذات طابع عسكري بشأن الدفاع عن منطقة خاضعة للسيادة النرويجية مع قوة أخرى لأنه يتعارض مع السياسة الخارجية النرويجية(١٠٩).

وفي ١٧ شباط، سلم السفير النرويجي في موسكو، هانز كريستيان بيرغ(Hans Christian Berg)، رسالة وزير الخارجية لانج الى مولوتوف، تضمنت قرار البرلمان النرويجي، انه لا يرغب في فتح مناقشات ذات طابع عسكري مع قوة أجنبية واحدة بشأن منطقة خاضعة للسيادة النرويجية. ومع ذلك، نظرا للوضع الاقتصادي لروسيا في الأرخبيل، أعربت النرويج عن استعدادها لمناقشة الجوانب الاقتصادية لمعاهدة سفالبارد مع الاتحاد السوفيتي بهدف اقتراح بعض التغييرات غير العسكرية. وأن تبدأ المفاوضات بشأن مراجعة معاهدة سفالبارد في أوسلو(١١٠).

وفي ضوء الرفض النرويجي للسوفيت ، في ١٨ شباط ١٩٤٧، وضح وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال موقفه إلى وزير البحرية فورستال، بشأن الآثار العسكرية المترتبة على تغيير وضع أرخبيل سفالبارد. انه لا يمكن قانونيا تغيير الوضع دون موافقة الولايات المتحدة (وتتطلب هذه الموافقة إجراءً من مجلس الشيوخ)، وجميع القوى غير المعادية الموقعة على معاهدة ، وانه لم يتلق أي اقتراح لتعديل معاهدة من النرويج أو الاتحاد السوفيتي أو أي طرف آخر في المعاهدة. وان سفالبارد "في أيدي الاتحاد السوفيتي ، قد يكون لها إمكانات هجومية ضد الولايات المتحدة، ولكنها ليست كافية من وجهة النظر العسكرية البحتة لتبرير العمل العسكري من جانب الولايات المتحدة لمنع السيطرة السوفيتية"(١١١).

فيما اكد جورج ان الموافقة على أي مطالب سوفيتية جوهرية فيما يتعلق بجزيرة بير وأرخبيل سفالبارد من شأنه أن "يضرّ بشدة بالمصالح الأمنية العامة للولايات المتحدة"، وعند تحديد طريقة معالجة مسألة سفالبارد، علينا أن نضع في اعتبارنا الأهداف بعيدة المدى للولايات المتحدة فيما يتعلق بالحقوق العسكرية في غرينلاند وأيسلندا. فمن جهة، إذا سعى الاتحاد السوفيتي لتحقيق أهدافه الظاهرة في سفالبارد، فإن امتلاك الحقوق العسكرية في غرينلاند وأيسلندا سيصبح بالتبعية أكثر أهمية لدفاعنا الوطني. ومن جهة أخرى، إذا مضينا قدما في هذه المرحلة بمفاوضات الحقوق العسكرية في غرينلاند وأيسلندا، فقد نحفز الاتحاد السوفيتي على اتخاذ إجراءات في سفالبارد، وهو ما كان من الممكن تجنبه أو تأجيله على الأقل. وفي هذا الصدد الأخير، أعتقد أن هناك نقطتين تستحقان دراسة جادة:

(١) بعد أن أصبحت الأهداف السوفييتية في سفالبارد واضحة، فمن غير المرجح أن تكون أيسلندا على استعداد في هذا الوقت لمنحنا حقوقاً عسكرية طويلة الأمد إذا كنا نطالب بهذه الحقوق، في حين نعارض أي تغيير في وضع سفالبارد.

(٢) إن الحفاظ على الوضع الراهن (الذي توصي به هيئة الأركان المشتركة باعتباره الحل الأكثر استحساناً للمشكلة) لن يمنع النشاط العسكري السوفييتي السري في سفالبارد تحت ستار تطوير ممتلكات مناجم الفحم السوفييتية الواسعة في الجزر.

وفي ظل هذه الظروف، أعتبر وزير الخارجية الامريكي أنه ليس من الضروري أن تتخذ وزارة الخارجية أي إجراء في هذا الوقت باستثناء مواصلة متابعة الوضع عن كثب والعمل عليه في أقرب اتصال ممكن مع وزارتي الحرب والبحرية كما في الماضي[١١٢]، فيما اكدت التايمز انه تبين أن جميع هذه الشائعات كاذبة[١١٣]..

كذلك في ١٩ شباط ١٩٤٧، كلِف السفير البريطاني في أوسلو بإبلاغ الحكومة النرويجية بأن الموقف للحكومة البريطانية لا يزال كما هو، أي أن أي تغيير قانوني في معاهدة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة جميع الموقعين وهذا الموقف بالتنسيق الدائم بالولايات المتحدة بشأن مسألة سفالبارد[١١٤].

وفي هذا السياق ، كتب السفير الامريكي في الاتحاد السوفييتي سميث (Smith) لوزير الخارجية في ١٩ شباط ١٩٤٧، أبلغني السفير النرويجي أن سكرتير وزارة الخارجية حمل ظرف مختوم، موجها إلى السيد مولوتوف، رد وزارة الخارجية بعد التشاور مع البرلمان بشأن مسألة سفالبارد. جوهر الأمر هو أن الحكومة النرويجية ترى استحالة النظر في مراجعة هذه المعاهدة على أساس ثنائي، وأن أي تعديلات ستجرى بالضرورة بعد التشاور بين جميع الموقعين. كما يفترض أن ينظر في أي تعديل للجوانب العسكرية في إطار الأمم المتحدة[١١٥].

صدرت برقية من السفير الامريكي في النرويج باي لوزير الخارجية، ١٩ شباط ١٩٤٧، اتصل بي وزير الخارجية النرويجي لانج اليوم في وزارة الخارجية وسلمني نسخة من القرار الذي اعتمده اجتماع البرلمان النرويجي السري في ١٥ شباط بشأن سفالبارد. وأنه أرسل نسخة من القرار وسيتم تسليم نسخ من القرار إلى رؤساء بعثات الدول الموقعة ، وبعد حوالي أسبوع إلى الصحافة النرويجية. وأن الحكومة والبرلمان النرويجي عرضا مواصلة المناقشات غير العسكرية، في بادرة ودية إلى حد كبير، لتخفيف الرفض النرويجي للتفاوض ثنائيا بشأن الجوانب العسكرية[١١٦].

على اثر ذلك اخذ الاهتمام المتزايد الذي بدأت الولايات المتحدة توليه لشؤون الأرخبيل. بعد أن رفض البرلمان النرويجي الاقتراح السوفيتي بإنشاء قواعد سوفيتية-نرويجية مشتركة في سفالبارد ، شعر النرويجيون بإمكانية استغلال رفضهم لتحقيق مكاسب اقتصادية. في اذار ١٩٤٧، كان آرني سكوج (Arnie Skoog)، مدير مكتب الإحصاء والمستشار الاقتصادي للحكومة في واشنطن للمطالبة بدعم أكبر من الولايات المتحدة. كان اهتمامه الأكبر منصبا على المساعدة في إعادة تأهيل البحرية التجارية النرويجية (شراء الفولاذ لبناء السفن النرويجية في السويد). ولدعم حجته، سأل سكوج عما إذا كانت الوزارة راضية عن قرار البرلمان النرويجي برفض الطلب الروسي لإقامة قواعد في سفالبارد. أجاب السيد لاسي سكوج (Skaug Lacey)، الذي كان يعنى بالمسائل الاقتصادية في وزارة الخارجية، بأنه لا يستطيع الإجابة نيابةً عن الوزارة، لكنه رأى شخصيا أن الرفض "مثير للإعجاب"[١١٧]، قدّمت وزارة الخارجية "أقوى دعم" لطلب سكوج. ومرة أخرى، واجهت الوزارة، كما في حالة بند الشحن في قرض بنك التصدير والاستيراد، معارضة من جهات أخرى. حتى أن مكتب الضوابط المؤقتة جادل بأن منح النرويجيين المساعدة التي يريدونها أمرٌ غير قانوني. كما دعمت وزارة الخارجية طلبا للحصول على بعض ناقلات النفط الفائضة. لكن يبدو أن عدد السفن المنقولة إلى النرويج قد انخفض بعد تدخل شركات الشحن الأمريكية وحصولها على دعم بعض أعضاء مجلس الشيوخ المهمين[١١٨].

وفي ١١ اذار ١٩٤٧ كتب السفير الامريكي في النرويج باي لوزارة الخارجية، انه في خلال زيارتي أندفورد السفير في موسكو، سألته عما إذا كانت النرويج قد تلقت ردا من الاتحاد السوفيتي على المذكرة النرويجية بشأن سفالبارد. فأجاب بأن النرويج لم تتلقَّ أي رد. ولتوضيح ذلك الجزء من قرار البرلمان الذي ينص على أن "البرلمان لا ينسى أبدا المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفييتي إلى النرويج، ويوافق على أن المناقشات مع الاتحاد السوفييتي، الدولة التي لديها، إلى جانب النرويج، مصالح اقتصادية خاصة في سفالبارد، يجب أن تستمر فيما يتعلق بالتحضيرات لمراجعة المعاهدة سفالبارد بهدف جعلها أكثر إرضاءً"، فيما سال باي عما إذا كانت النرويج غير راضية عن أي بند رئيسي في المعاهدة وترغب من تلقاء نفسها في الدعوة إلى اجتماع للمراجعة، فأجاب بالنفي. سألتُ عما تعنيه بهذه العبارة، فأجابني مبتسما أنه إذا بادر الاتحاد السوفيتي بطلب عقد اجتماع لمراجعة المعاهدة، فإن النرويج ترغب في مناقشة بعض الأحكام الثانوية من تلقاء نفسها، ولكن ليس لأي من هذه الأحكام أي تأثير على الجوانب العسكرية أو الدفاعية للمعاهدة. وأوضح أن النرويج لن تبادر بطلب مراجعة المعاهدة، لكنها ستكون مستعدة للانضمام إلى هذا الطلب إذا بادر الاتحاد السوفيتي بذلك. واستنتجت أن النرويج ترغب في رفض مقترحات الاتحاد السوفييتي بشأن مراجعة المعاهدة، ولكنها ترغب في القيام بذلك بأقصى قدر ممكن من الحفاظ على الودية بين الطرفين(١١٩).

في ٢٨ اذار ١٩٤٧، اكد السفير في النرويج باي لوزير الخارجية، أن الحكومة النرويجية لم تتلق بعد أي رد من الاتحاد السوفيتي على مذكرته التي تبلغ بالقرار الذي اتخذه البرلمان النرويجي فيما يتعلق بسفالبارد. ولكن ممثل سوفيتيا لدى الأمم المتحدة قد صرح مؤخرا للممثل النرويجي لدى تلك المنظمة بأن "النرويج لم تكن بحاجة إلى أن تكون سريعة جدا في إرسال المذكرة". فسألت أندفورد كيف فسر هذا، فقال إنه بناءً على خبرته خلال مدة عمله كسفير للنرويج لدى الاتحاد السوفيتي، كان اعتقاده القاطع أن الملاحظة السوفيتية عن سبب خيبة أمل في تلقي المذكرة "بهذه السرعة"، وذكر أن رأيه الشخصي أن الاتحاد السوفيتي ربما كان يفضل عدم إخطاره بأن النرويج رفضت طلبهم بعسكرة سفالبارد؛ أن تلقي الاتحاد السوفييتي مثل هذا الرفض في بداية مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو من شأنه أن يكبح جماح خطط سوفييتية(١٢٠).

سادت مخاوف داخل الحكومة النرويجية من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيتفقان على صفقة أيسلندا-جرينلاند-سفالبارد على حساب أوسلو، ولكن سرعان ما تلاشى الصراع بين وزارة الخارجية من جهة ووزارتي الحرب والبحرية الامريكية من جهة اخرى، حول حلول قضية سفالبارد، لدعم لقرار البرلمان النرويجي في معارضة أي تغيير في وضع الأرخبيل كمنطقة منزوعة السلاح. لاسيما وان الوفد الأمريكي في أوسلو يحمل موقف واشنطن بعدم إدخال أي تعديلات على معاهدة عام ١٩٢٠، وأن تعارض الولايات المتحدة أي مقترحات سوفيتية قد تشعر النرويج بأنها مجبرة على قبولها(١٢١).

في الأسابيع التي تلت تسليم رسالة النرويج، أُعدت عدة مقترحات للرد في وزارة الخارجية السوفيتية. وتضمنت هذه المقترحات رفضَ الحجة النرويجية، وقد تُفسر عدة عوامل عدم رد مولوتوف على رسالة لانج. ولعل سياق التقدم الأمريكي في شمال الأطلسي كان في حد ذاته عاملاً حاسماً. إضافةً إلى ذلك، ازداد إدراك الروس بأن استمرار السياسة السوفيتية تجاه قضية سفالبارد سيعزز القوى الموالية للغرب في النرويج(١٢٢).

ومع الرفض النرويجي لطلب السوفييت حول سفالبارد عام ١٩٤٧، أكدت التقارير الواردة من السفارة السوفيتية في أوسلو أن الحكومة النرويجية تنتهج سياسة خارجية قائمة على "التعاون الصادق مع جميع القوى العظمى، متجنبة الانضمام العلني إلى أيٍ من الكتل". ولكن أكدت ردود السفارة ومذكرات

المخابرات العسكرية الداخلية أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واصلتا الضغط على الحكومة النرويجية لتعزيز ارتباط النرويج بالقوى الغربية، لذا فان "النرويج تقف عند مفترق طرق"، فقد توصل أفاناسييف(**Afanasyev**) السفير السوفيتي في النرويج خلال تقاريره في تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٧، إلى أن النرويج قد تخلت بالفعل عن سياسة العلاقات المتساوية مع "الكتلتين الدوليتين اللتين نشأتا بعد الحرب" واصطفت مع الولايات المتحدة من خلال عقدها اتفاقيات[١٢٣] تعط لها نفوذ في سفالبارد ومقدمة لدخولها في حلف الشمال الاطلسي[١٢٤].

الخاتمة

من خلال دراسة موقف الولايات المتحدة من مطالب الاتحاد السوفيتي بشان سفالبارد ١٩٤٤-١٩٤٧، وجدنا عدة نتائج منها:

١. تبنت النرويج عقد مؤتمرات في كريستيانيا بشأن سفالبارد في أعوام ١٩١٠ و١٩١٢ و١٩١٤. وفي هذه المؤتمرات، اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في المشاركة في ادارة سفالبارد، لتبيت مصالح اقتصادية في سفالبارد بسبب ملكيتها لمنجم فحم وضمان المعاهدة للمساواة في الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية مثل التعدين والصيد وصيد الأسماك. وهي خطوة عارضتها روسيا. ولكن أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى تراجع الخلاف حول سفالبارد إلى الخلفية على مدى السنوات الأربع.

٢. بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وانعقاد مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ ، كانت روسيا والمانيا خارج المؤتمر ، عندها تمثلت سياسة الولايات المتحدة تجاه سفالبارد تمكين النرويج على الأرخبيل بموجب معاهدة سفالبارد ١٩٢٠، كانت الولايات المتحدة من الدول الموقعة على المعاهدة التي اعترفت بـ "السيادة الكاملة والمطلقة" للنرويج على الأرخبيل، وأكدت أنها تتمتع بحقوق بموجب المعاهدة لاستغلال المناطق البحرية المحيطة بالأرخبيل.

٣. وبينما كان اهتمام الولايات المتحدة اقتصاديًا في البداية، ازداد قلقها بعد الحرب العالمية الثانية عندما اقترح الاتحاد السوفيتي ضم سفالبارد عام ١٩٤٤، كان موقف الولايات المتحدة من قضية سفالبارد خلال المدة ١٩٤٤-١٩٤٥ متردداً، إذ لم تتخذ موقفاً نهائياً بعد، لكنها أشارت إلى أنه قد يكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تتفق النرويج والاتحاد السوفيتي على حل للدفاع عن الأرخبيل. أرادت الولايات المتحدة تجنب دعم أي حل قد يضر بمصالح النرويج أو علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، ولذلك انتظرت مبادرات النرويج والاتحاد السوفيتي في هذا الشأن.

٤. الولايات المتحدة لم يكن لديها دافع يذكر لمقاومة المطالبات السوفيتية بأرخبيل سفالبارد. يتضح هذا جليا عندما صرّح جون هيكرسون، المسؤول الرفيع المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية، قائلاً: "إن اهتمام الاتحاد السوفيتي بالحصول على قواعد عسكرية في أرخبيل سفالبارد أمر طبيعي. في الوقت نفسه، كانت واشنطن مهتمة خلال الحرب بالحفاظ على استقلال النرويج والحفاظ على وضع سفالبارد منزوع السلاح، ولكن دون بذل جهود كبيرة للدفاع عنهما من حيث المبدأ.

٥. كان من المقرر أن تدعم الولايات المتحدة النرويج وترفض المطالبات السوفيتية بشأن سفالبارد، لكنها لم تكن تنوي تجاوز الحل الدبلوماسي لاسيما ان الاتحاد السوفيتي هي حليف في الحرب. ولذلك، اعتبر الأمريكيون أنفسهم ميالين إلى المساومة. ووضعت خطة طوارئ للمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي في حال استيلائه على سفالبارد بالقوة. حيث كان على الروس التعهد بقبول قواعد أمريكية في أيسلندا، وسحب جميع القوات السوفيتية من شمال النرويج، وعدم تقديم أي

عروض لجان ماين، والحفاظ على الحقوق الاقتصادية النرويجية في سفالبارد. بالإضافة إلى ذلك، كانوا سيصرون على وجود قواعد في جرينلاند. وهذا اظهر بوضوح أن المصالح الأمريكية تكمن في تعزيز مواقعها ومنع المواجهة مع الاتحاد السوفيتي بدلاً من حماية المصالح النرويجية. لذلك، يمكن اعتبار هذه المسألة مجرد وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة لتعزيز مصالحها الخاصة.

٦. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تركت زمام المبادرة في هذا الشأن لأوسلو. ولكن مع بداية حرب الاحتواء والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والسوفييت إعادة دراسة مسألة سفالبارد من قبل وزارة الخارجية والجيش في كانون الثاني وشباط ١٩٤٧، بدت الولايات المتحدة مستعدة لتبني موقف أكثر حزما. أصبح تقسيم سفالبارد إلى مناطق نفوذ، بحيث تحصل الولايات المتحدة على أيسلندا وغرينلاند، ويحصل الاتحاد السوفيتي على سفالبارد، أقل جاذبية مما كان عليه في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦.

٧. في عام ١٩٤٧، رفضت الحكومة النرويجية المطالبة السوفيتية، مستندة الى موقف الولايات المتحدة الرافض لتوقيع أي اتفاق ثنائي عسكري على سفالبارد باعتبارها دولة موقعة على المعاهدة ١٩٢٠، وهو ما يعني ضمناً دعم سيادة النرويج ضد التحدي السوفييتي .

الهوامش

[1] هديل أحمد محمد, التنافس الأمريكي الروسي في منطقة القطب الشمالي: دراسة للأبعاد الجيوبوليتيكية منذ عام ٢٠٠٧,مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد (٢٢)،٢٠٢٤،ص١٢٦.

[2] Irina Ivanova, Law Of The Sea And The Svalbard Islands: An Analysis On The Legal Status Of Maritime Zones Around Svalbard,Llm International And European Law Master Of Laws Thesis, Tilburg University, 2018,P.13.

[3] Trygve Mathisen, Svalbard I Internasjonal Politikk 1871–1925 , Oslo: Aschehoug, 1951,P. 31.

[4] Rolf Tamnes Og Knut Einar Eriksen, Norge Og Nato Under Den Kalde Krigen, Den Norske Atlanterhavskomité,1999,P.1-2.

[5] Norwegian Ministry of Justice and Public Security. (2015–2016). Meld. st. 32 (2015–2016): Report to the Storting (White paper on the future of Svalbard) , 2016 , P.18.

[6] Singh, Elen C, The Spitsbergen (Svalbard) Question: United States Foreign Policy 1907-1935, Oslo, Universitets forlaget, 1980,P.54-56.

[7] Roald Berg,From “Spitsbergen” To “Svalbard”. Norwegianization In Norway And In The“Norwegian Sea”, 1820–1925, A Nordic Journal Of Circumpolar Societies,Vol.30, No.2,2013,P.166; Trygve Mathisen, Op.Cit, 123–30.

[8] Trygve Mathisen, Op.Cit,P. 23–30.

[9] Singh, Elen C, Op.Cit,P.54-56 ,65.

[10] Christopher R. Rossi,‘A Unique International Problem’: The Svalbard Treaty ,Washington University Global Studies Law Review ,Vol. 15,No.93,2016 ,P.127-128.

(11) Singh, Elen C,Op.Cit,P.86.
(12) Trygve Mathisen, Op.Cit,P. 23–30 ,65.
(13) Ibid , P.154.
(14) Christopher R. Rossi, Sovereignty And Territorial Temptation: The Grotian Tendency (Cambridge University Press 2015), P163.
(15) Meld. St. 32 (2015–2016),P.18.
(16) Singh, Elen C,Op.Cit,P.81-90.
(17) Conférence De La Paix (1919–1920), Recueil Des Actes De La Conferénce, Commission Du Spitsberg, vol.7 , (Hereinafter: Spitsbergen Commission) ,Paris, 1924 , P.1–2.
(18) Ibid ,P.7-8.
(19) Geir Ulfstein, The Svalbard Treaty: From Terra Nullius To Norwegian Sovereignty , Oslo: Scandinavian University Press, 1995, P.46.
(20) Willy Ostreng, Okonomi Og Politisk Suverenitet , Oslo: Universitetsforlaget, 1974 ,P. 1-9.
(21) Meld. St. 32 (2015–2016), 19.
(22) Conférence De La Paix ,Op.Cit, P. 11–12.
(23) Meld. St. 32 ,P.19; Trygve Mathisen, Op.Cit,P. 291.
(24) Christopher R. Rossi,'A Unique International Problem':The Svalbard Treaty ,P.128-129.
(25) Torbjørn Pedersen,International Law And Politics In U.S. Policymaking: The United States And The Svalbard Dispute, Tidsskrift Ocean Development And International Law, Uodl , Vol .41, No. 4, 2011,P.4-5; Geir Ulfstein, Op.Cit,P. 128.
(26) Meld. St. 32 (2015–2016), 19.
(27)Ibid , P.70.
(28) Ibid,P.19.
(29)Sven G.Holtsmark,Norge Og Sovjetunionen 1917-1955 En Utenrikspolitisk Dokumentasjon,Cappelen Damm As,1995,P.159;. Trygve Mathisen,Op.Cit, P.
(30) Soviet Union. Ministerstvo Inostrannykh Del,Sovetsko-Angliiskie Otnosheniia Vo Vremia Velikoi Otechestvennoi Voiny 1941-1945, Bind I,Politizdat, 1983, P. 83-84.
(31) F.R.U.S , 1947 ,The United Nations, Vol. 1,No.379,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State Top Secret Washington ,January 17, 1947,P.710.
(32) Olav Riste ,Free Ports In North Norway: A Contribution To The Study Of Fdr's Wartime Policy Towards The Ussr, Journal Of Contemporary History,Vol. 5, No. 4 ,Sage Publications, Ltd.,1970, pp. 77-78;Dagbladet, 23. Mai 1987.

(33) Geir Lundestad ,America, Scandinavia, And The Cold War 1945-1949, (Universitetsforlaget,Oslo-Bergen-Tromsø, 1980), P. 67-69.

(34) Knut Einar Eriksen & Magne Skodvin, "Storbritannia, Nato Og Et Skandinavisk Forbund", Internasjonal Politikk, Norsk Utenrikspolitisk Institutt, (No. 3, Januar-Februar 1981), P.441,(No, 1, Januar-Mars ,1976)P.125.

(35) Olav Riste, "Svalbard-Krisen 1944-1945", Forsvarsstudier, (Tanum-Norli, Oslo), 1981 ,P. 98.

(36) Elliott V, Converse Iii,United States Plans For A Postwar Overseas Military Base System,1942–1948,Air University Press Maxwell, Alabama,2005,P.118.

(37)Архив Внешней Политики Рф (Авп Рф),Советско-Норвежские Отношения. 1917-1955 Записка Министра Иностранных Дел Норвегии Т. Ли О Его Беседе С Нарo, 36.6/10 А. 1944,P.268.

(38) Geir Lundestad,Op.Cit ,P.66.

(39) Daniel Yergin, Shattered Peace: The Origins Of The Cold War And The National Security State (Boston: Houghton Mifflin Company, 1977),P. 279–80.

(40) Olav Riste, op.cit ,P. 982.

41 F.R.U.S, 1947, General; The United Nations, Vol. I,No.379,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State Top Secret ,Washington, January 17, 1947,P.710.

(42)Olav Riste, London-Regjeringa, Norge i krigsalliansen, vol. 2: 1942–1945: Vegen heim , Oslo ,1973 ,P. 331-332.

(43) Knut Einar Eriksen, Svalbardspørsmålet Fra Krig Til Kald Krig, (Oslo: Tiden 1989), 12–62; Olav Riste,London-Regjeringa,Op.Cit,P. 332.

(٤٤) في ٧ كانون الثاني ١٩٤٤، أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي، السيد رودولف شونفيلد، وزير الخارجية النرويجي، تريغفي لي، أن البحرية الأمريكية أبدت موافقتها على الشروط. وفي ٦ نيسان ١٩٤٤، أبلغت وزارة الخارجية النرويجية السفارة الأمريكية أن الحكومة النرويجية في المنفى قد وافقت أيضًا على قيام البحرية الأمريكية بإنشاء مرافق مسبار لاسلكي في محطة تحديد الاتجاه اللاسلكي عالي التردد في جزيرة يان ماين . ينظر :

F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol. 5,No.92,The Norwegian Ministry For Foreign Affairs To The American Embassy Near The Norwegian Government In Exile, At London, 27 January, 1945,p.101-102.

(45) F.R.U.S ,Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol.5,No.95,The Ambassador In Norway (Osborne) To The Secretary Of State,Oslo, 20 November , 1945, p.104.

(46) Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North,Op.Cit,P.97.

(47) Geir Lundestad, Op.Cit ,P.67-68.

(48) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol.5,No.102,Memorandum By The Chairman Of The State-War-Navy Coordinating Committee (Dunn) To The Secretary Of State Washington, 17 December 1945,P.108.

(49) لقد بينت الولايات المتحدة اثناء المحادثات مع الوزير لي بانها ستسحب أفراد البحرية الأمريكية من جزيرة جان ماين في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٦. ينظر :

F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol. 5,No.103,The Acting Secretary Of State To The Ambassador In Norway (Osborne) Washington, 21 December , 1945, p.109.

(50) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3,No.668,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State Oslo, 17 January, 1947,P.1010.

(51) Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North,Op.Cit,P.99.

(52) The Russian Foreign Policy Archive (Avprf),Gromyko Til Dekanozov, Med Flere Handskrevne Rilfoyelser,No. 085, 1945,P. 122.

(53) Geir Lundestad, Op.Cit ,P.70.

(54) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol.5,No.83,The Ambassador In Norway (Osborne) To The Secretary Of State Oslo, 5 July, 1945,P.92.

(55) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe,Vol.5,No.84,Memorandum By The Acting Chairman, State-War-Navy Coordinating Committee (Hickerson),13 July 1945,P.93.

(56) Ibid.

(57) Ibid.

(58) F.R.U.S, , 1945, Europe, Vol. 5,No.85,Telegramthe Acting Secretary Of State To The Ambassador In Norway (Osborne) Washington, 14 July , 1945.P.94.

(59) عقد المؤتمر في مدينة بوتسدام في المانيا ، من ١٧ تموز - ٢ اب ١٩٤٥، جمع قادة الحلفاء الثلاثة ، كل من الرئيس ترومان ممثلا عن الولايات المتحدة وستالين ممثل عن الاتحاد السوفيتي وتشرشل ممثل عن بريطانيا ناقش المؤتمر مستقبل ألمانيا بعد استسلامها غير المشروط، وقضايا ما بعد الحرب، كما أصدر المؤتمر "إعلان بوتسدام" الذي حدد شروط استسلام اليابان غير المشروط. للمزيد ينظر :

F.R.U.S ,The Conference of Berlin (The Potsdam Conference),1945, Vol.1 , Washington, Government Printing Office,1960. .

(60) F.R.U.S, , 1945, Europe, Vol. 5,No.86,Memorandum By The Joint Chiefs Of Staff To The State-War-Navy Coordinating Committee Washington, 23 July 1945,P.97.

(61) Elliott V,Op.Cit,P.152; Geir Lundestad, Op.Cit, P. 67-69.

(62) F.R.U.S, , 1945, Europe, Vol.5,No.88,Memorandum By The Chairman Of The State-War-Navy Coordinating Committee (Dunn) To The Secretary Of State Washington, 27 August 1945.

(63) Elliott V,Op.Cit,P.136.
(64) Valur Ingimundarson,The Struggle For Western Integration : Iceland, The United States, And Nato During The First Cold War, Institutt For Forsvarsstudier , 1999,P.18.
(65) F.R.U.S, 1945, Europe, Vol.5,No.89,The Ambassador In Norway (Osborne) To The Secretary Of State,Oslo, 2 October , 1945,P.98.
(66) F.R.U.S, 1945, Europe, Vol.5, No.90,Telegramthe Ambassador In The Soviet Union (Harriman) To The Secretary Of State Moscow, 17 October , 1945,P.99.
(67) F.R.U.S, 1945, Europe, Vol.5,No.91, Telegram The Ambassador In Norway (Osborne) To The Secretary Of State Oslo,27 October , 1945,P.100.
(68) Sven G. Holtsmark, ,A Soviet Grab For The High North ,Op.Cit,P.99.
(69) Utenriks departementet (Norge) (Ud) , 36.6110 A, Ambassaden I Washington Til Ud, 9. April 1946.
(70) Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North ,P. 99-100.
(71) Marinekommissariatets Avis Krasnyj Flot, 3. Mars 1946,P.6.
(72) Utenriks departementet Ud, 36.6/10 A, Andvord Til Lange, 8. Mars 1946.
(73) Elliott V,Op.Cit,P.152.
(74) Mote For Lukkede Dorer I Stortinget , Stortinget 1939-1945. Dokumenter Og Referater , Oslo (Storringet),Den 30. June 1945,P.452-62.
(75) Geir Lundestad, America, Op.Cit,P.72-73.
(76) The Russian Foreign Policy Archive (Avprf, F). Molotov Samtale Med Lange Den 2.7 August 1946,P. 31-34.
(77) Geir Lundestad,America,Op.Cit,P.72-73.
(78) Ibid ,P.70.
(79) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3,No.663,The Chargé In Norway (Huston) To The Secretary Of State,Secret Oslo, 11 December , 1946,P.1006.
(80) Ibid.
(81) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3,No.664,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State ,Washington, December 23, 1946,P.p.1005.
(82) Ibid.
(83) Ibid.
(84) Geir Lundestad, Op.Cit,P.70.
(85) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3, No.665,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State Oslo, January 10, 1947,P.1006.

(86) The New York Times, January 10, 1947, P. 6.

(87) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3, No.666,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State, Oslo, January 11, 1947,P.1007.

(88) Ibid .

(89) Ibid ,P.1008.

(90) The New York Times،January 11, 1947, P.2.

(91) F.R.U.S, 1947, General; The United Nations, Vol.1,No.379,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State,Washington,17 January , 1947,P.711.

(92) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3,The Ambassador In The Soviet Union (Smith) To The Secretary Of State, Moscow, January 16, 1947,P.1009; The New York Times,19 January , 1947, P. 4

(93) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3,No.667,The Ambassador In The Soviet Union (Smith) To The Secretary Of State, Moscow, January 16, 1947,P.1009.

(94) The New York Times, January 18, 1947, P. 40.

(95) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3, No.668,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State Oslo, January 17, 1947,P.1010.

(96) Ibid.

(97) Ibid.

(98) Ibid.

(99) Авп Рф,Советско-Норвежские Отношения. 1917-1955 Записка Министра Иностранных Дел Ссср В.М. Молотова Председателю Совета Министров Ссср И.В. Сталину О Возобновлении Советско-Норвежских Переговоров О Совместной Обороне Шпицбергена. 29 Января 1947 Г,Vol.6,No.300, М., Архив внеш. политики РФ 1997,P.424-426.

(100) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3, No.670,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State,Oslo, 29 January , 1947,P.1012.

(101) F.R.U.S, , 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3, No.671,The Secretary Of War (Patterson) And The Secretary Of The Navy (Forrestal) To The Secretary Of State, Washington, 4 February 1947,P.1013.

(102) F.R.U.S, 1947, General; The United Nations, Vol. 1,No.379 ,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State, Washington, 17 January , 1947,P.711.

(103)Ibid ,P.712.
(104) Geir Lundestad,Op.Cit,P.72-73.
(105) Knut Einar Eriksen & Magne Skodvin, Op.Citp.466.
(106) Ibid.
(107) Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North,Op.Cit,P.130-132.
(108) Johan Jørgen Holst,Norsk Sikkerhetspolitikk I Strategisk Perspektiv. Oslo: Norsk, Oslo: Norsk Utenrikspolitisk Institutt, 1967,P.64.
(109) The New York Times،January 16, 1947, P.13.
(110) F.R.U.S, 1947, General; The United Nations, Vol. 1,No.379,Memorandum By The Director Of The Office Of European Affairs (Matthews) To The Secretary Of State Top Secret , Washington, 17 January , 1947,P.712.
(111) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3,No.669,The Secretary Of State To The Secretary Of The Navy (Forrestal), Washington, 18 February , 1947,P.1013.
(112) Ibid.
(113) The New York Times, January 19, 1947, P. 4.
(114) F.R.U.S,1947, The British Commonwealth; Europe, Vol.3,No.673,Memorandum Of Conversation, By The Chief Of The Division Of Northern European Affairs Cumming , Washington ,February 19, 1947,P.1015.
(115) F.R.U.S, 1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3,No.674,The Ambassador In The Soviet Union (Smith) To The Secretary Of State ,Moscow, 19 February , 1947,P.1016.
(116) Ibid,P.1017.
(117)National Archives and Records Administration , 711.57/3-1047, Memo Of Conversation Lacy Skaug,1947 , P. 1.
(118) Geir Lundestad ,Op.Cit ,P.79
(119) F.R.U.S,1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3,No.676,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State,Oslo, 11 March, 1947,P.1017.
(120) F.R.U.S,1947, The British Commonwealth; Europe, Vol. 3, No.677,The Ambassador In Norway (Bay) To The Secretary Of State,Oslo, 28 March, 1947,P.1018
(121) F.R.U.S, 1948, Western Europe, Vol. 3,No.37,The British Embassy To The Department Of State, Washington, March 11, 1948,P.47.
(122)Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North ,Op.Cit ,P.133.
(123) F.R.U.S, 1948, Western Europe, Vol.3,Agreements Between The United States And Norway.

(124) Sven G. Holtsmark ,A Soviet Grab For The High North,Op.Cit, P.138.

قائمة المصادر

اولا : الوثائق المنشورة

أ- وثائق وزارة الخارجية الامريكية

1- Foreign Relations of the United States. Diplomatic Papers. The Conference of Berlin (The Potsdam Conference),1945, Vol.1 ,Washington, Government Printing Office,1960
2- Foreign Relations of the United States Diplomatic Papers, 1945, Europe, Vol.5 , United States Government Printing Office Washington ,1969.
3- Foreign Relations of the United States, 1947 , The British Commonwealth, Europe, Vol. 3 , , United States Government Printing Office Washington , 1972.
4- Foreign Relations of the United States, 1947 ,General The United Nations, , Vol. 1, United States Government Printing Office Washington , 1973.

ب - الارشيف والوثائق الوطنية الامريكي

1- National Archives and Records Administration , 711.57/3-1047, Memo Of Conversation Lacy Skaug, 1947. **ج-الارشيف** .

الروسي

1- The Russian Foreign Policy Archive (Avprf),Gromyko Til Dekanozov, Med Flere Handskrevne Rilfoyelser,No. 085, 1945.
2- The Russian Foreign Policy Archive (Avprf, F). Molotov Samtale Med Lange Den 2.7 August 1946.
3- Авп Рф,Советско-Норвежские Отношения. 1917-1955 Записка Министра Иностранных Дел Ссср В.М. Молотова Председателю Совета Министров Ссср И.В. Сталину О Возобновлении Советско-Норвежских Переговоров О Совместной Обороне Шпицбергена. 29 Января 1947 Г,Vol.6,No.300, М., Архив внеш. политики РФ 1997.

د- الارشيف النرويجي

1- Mote For Lukkede Dorer I Stortinget , Stortinget 1939-1945. Dokumenter Og Referater, Oslo (Storringet),Den 30. Juni 1945.
2- Norwegian Ministry of Justice and Public Security. (2015–2016). Meld. st. 32 (2015–2016): Report to the Storting (White paper on the future of Svalbard) , 2016.
3- Utenriks departementet (Norge) (Ud) , 36.6110 A, Ambassaden I Washington Til Ud, 9. April 1946.

و- الارشيف الفرنسي

1- Conférence De La Paix (1919–1920), Recueil Des Actes De La Conferénce, Commission Du Spitsberg, vol.7 , (Hereinafter: Spitsbergen Commission) ,Paris, 1924 .

ثانيا : الرسائل الاجنبية

1- Irina Ivanova,Law Of The Sea And The Svalbard Islands: An Analysis On The Legal Status Of Maritime Zones Around Svalbard,Llm International And European Law Master Of Laws Thesis, Tilburg University, 2018.

ثالثا :الكتب الاجنبية

أ- الانكليزي

1- Christopher R. Rossi, Sovereignty And Territorial Temptation: The Grotian Tendency (Cambridge University Press 2015.
2- Daniel Yergin, Shattered Peace: The Origins Of The Cold War And The National Security State (Boston: Houghton Mifflin Company, 1977.
3- Elliott V, Converse Iii,United States Plans For A Postwar Overseas Military Base System,1942–1948,Air University Press Maxwell, Alabama,2005.
4- Geir Ulfstein, The Svalbard Treaty: From Terra Nullius To Norwegian Sovereignty (Oslo: Scandinavian University Press 1995.
5- Olav Riste, London-Regjeringa, Norge i krigsalliansen, Vol. 2: 1942–1945: Vegen heim , Oslo ,1973 .
6- Valur Ingimundarson,The Struggle For Western Integration : Iceland, The United States, And Nato During The First Cold War, Institutt For Forsvarsstudier , 1999.

ب- النرويجية

1- Geir Lundestad, America, Scandinavia, And The Cold War 1945-1949, Universitets forlaget,Oslo-Bergen-Tromsø, 1980.
2- Knut Einar Eriksen, Svalbardspørsmålet Fra Krig Til Kald Krig, Oslo: Tiden, 1989.
3- Olav Riste, "Svalbard-Krisen 1944-1945", Forsvarsstudier, (Tanum-Norli, Oslo), 1981.
4- Rolf Tamnes Og Knut Einar Eriksen,Norge Og Nato Under Den Kalde Krigen, Den Norske Atlanterhavskomité,1999.
5- Singh, Elen C, The Spitsbergen (Svalbard) Question: United States Foreign Policy 1907-1935, Oslo, Universitets forlaget, 1980.
6- Sven G.Holtsmark,Norge Og Sovjetunionen 1917-1955 En Utenrikspolitisk Dokumentasjon,Cappelen Damm As,1995.

7- Trygve Mathisen, Svalbard I Internasjonal Politikk 1871–1925 (Oslo: Aschehoug 1951)
8- Willy Ostreng, Okonomi Og Politisk Suverenitet , Oslo: Universitetsforlaget, 1974.

ج- الروسية

1- Soviet Union. Ministerstvo Inostrannykh Del,Sovetsko-Angliiskie Otnosheniia Vo Vremia Velikoi Otechestvennoi Voiny 1941-1945, Bind I,Politizdat, 1983.
2- Архив Внешней Политики Рф (Авп Рф),Советско-Норвежские Отношения. 1917-1955 Записка Министра Иностранных Дел Норвегии Т. Ли О Его Беседе С Наро, 36.6/10 А. 1944.

رابعا : البحوث

أ- البحوث الاجنبية

1- Roald Berg,From “Spitsbergen” To “Svalbard”. Norwegianization In Norway And In The“Norwegian Sea”, 1820–1925, A Nordic Journal Of Circumpolar Societies,Vol.30, No.2,2013.
2- Christopher R. Rossi,‘A Unique International Problem’: The Svalbard Treaty ,Washington University Global Studies Law Review ,Vol. 15,No.93,2016.
3- Torbjørn Pedersen,International Law And Politics In U.S. Policymaking: The United States And The Svalbard Dispute, Tidsskrift Ocean Development And International Law, Uodl , Vol .41, No. 4, 2011.
4- Olav Riste,Free Ports In North Norway: A Contribution To The Study Of Fdr's Wartime Policy Towards The Ussr ,Journal Of Contemporary History,Vol. 5, No. 4 ,Sage Publications, Ltd.,1970.
5- Knut Einar Eriksen & Magne Skodvin, "Storbritannia, Nato Og Et Skandinavisk Forbund", Internasjonal Politikk, Norsk Utenrikspolitisk Institutt, No. 3, Januar-Februar 1981.

ب-البحوث العربية

١- هديل أحمد محمد, التنافس الأمريكي الروسي في منطقة القطب الشمالي: دراسة للأبعاد الجيوبوليتيكية منذ عام ٢٠٠٧,مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد (٢٢)،٢٠٢٤.

خامسا :الصحف

1- The New York Times,10 ,11 ,18 January , 1947.